الإدارة الماليَّة في عهد إمارة شرقي الأردن بين عامي 1926–1939م الوثائق الهاشميَّة مصدرًا

*إيهاب محمّد علي زاهر**

https://doi.org/10.35516/jjha.v17i2.1344

ملخص

تناولت الدراسة موضوعًا مهمًّا من الموضوعات الاقتصادية في تاريخ إمارة شرقي الأردن، ومفصلًا رئيسًا من مفاصل قيام الإمارة وبناء مؤسسات الدولة، وهو موضوع الإدارة المالية في إمارة شرقي الأردن بين عامي 1926–1939م من خلال الوثائق الهاشمية (أوراق الملك عبدالله بن الحسين؛ إذ هدفت الدراسة إلى إبراز صورة الإدارة المالية في إمارة شرقي الأردن، والعاملين في الإدارة المالية، وتتبع التدابير الإدارية في إعداد الموازنة حتى المصادقة عليها، ورصد أوجه الإنفاق والإيرادات وتطورها من خلال جمع البيانات الرقمية التي أوردتها الوثائق الهاشمية ثمَّ تحليلها. وتناولت الدراسة المشاريع التنموية التي رفدتها مالية إمارة شرقي الأردن، في مجال النقل، والصحة، والبناء، والزراعة، والمياه، والطاقة خلال مدة الدراسة، وسلطت الضوء أيضًا على العلاوات ومستحقيها من موظفي الإمارة، والمشكلات المالية، والضرائب والرسوم، والأجور، وقد اعتمدت الدراسة على منهج البحث التاريخي القائم على جمع المادة التاريخية من المصادر الوثائقية والمعاصرة والصحف. وخلصت الدراسة إلى أن مالية إمارة شرقي الأردن كانت تخضع لإشراف المجلس التنفيذي؛ حيث ازدادت نفقات الإمارة وإيراداتها مع كل سنة مالية جديدة؛ مما عكس التطور والنمو في إمارة شرقي الأردن بعد عقد العشرينيات، وما رافق ذلك من ظهور أوجه إنفاق ومصادر دخل جديدة.

الكلمات الدالة: الإدارة المالية، الملك عبد الله بن الحسين، الموازنات المالية، إمارة شرقي الأردن، الوثائق الهاشمية.

المقدِّمة:

تعد دراسة الإدارة المالية مفصلًا مهمًّا لمعرفة بناء الدولة، وقد عملنا على دراسة الإدارة المالية لإمارة شرق الأردن منذ عام 1926م؛ لتوفر مادة وثائقية تتناول هذه المدة، وبالرغم من تأسيس الإمارة عام 1921م فإننا لم نعثر في المصادر الوثائقية الملكية أو غيرها على صورة مالية إمارة شرقي الأردن المبكرة، وخصوصًا الموازنات، وقد حاولنا البحث في الصحافة المعاصرة، وفي محفوظات المكتبة الوطنية، فلم يسعفنا الحظ، وكان أقدم ما تناولته المصادر الوثائقية، كأوراق الملك عبدالله الأول، السنة المالية لعام 1926م؛ أي بعد تأسيس الإمارة بخمس سنوات، والواقع أن الإدارة المالية في عهد الإمارة استندت أساسًا إلى الإدارة السابقة في العهد العثماني وهذا طبيعي جدًا؛ لأن الإجراءات ما هي إلا امتداد لما اعتادت عليه الإدارة المالية في العهد العثماني الذي كان قد انتهى قبل ثلاثة أعوام فقط، ومن الجدير بالذكر أن الإدارة المالية في عهد الحكومة العربية الفيصلية والمملكة السورية هي استمرار أيضًا للعهد العثماني،

* محاضر غير متفرغ، مشرف تربوي، وزارة التربية والتعليم

تاريخ الاستلام: 2022/1/27، تاريخ القبول: 2022/7/5.

©2023م عمادة البحث العلمي/الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

ورغم أن السنوات الخمس الأولى من حياة الإمارة لم نستطع تغطيتها فإنه –ومن خلال مالية عام 1926م– يمكن معرفة آليات وضع الموازنة العامة لحكومة الشرق العربي قبل أن يتغيَّر مُسَمّاها إلى إمارة شرق الأردن عام 1930م، وقد توقفنا في هذه الدراسة حتى عام 1939م، وهو تاريخ بداية الحرب العالمية الثانية، وحجم المعلومات الكبير حول مالية إمارة شرق الأردن بعد عام 1940م.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من حيثُ إنها من الدراسات التاريخية الرائدة التي تتناول موضوع مالية إمارة شرق الأردن وما تشمله من جوانب مالية تتعلق بإعداد الموازنة المالية والتدابير الرسمية المرتبطة بها، مرورًا بالنفقات والإيرادات وما تقدمه من بيانات رقمية ونصية، وأيضًا المشاريع التنموية التي شكلت موضوعًا مهمًّا في الموازنات المالية للإمارة، والقوانين الخاصة، ورصد العلاوات، والضرائب والرسوم، والأجور، باستخدام الجداول والأشكال البيانية التي ساعدتنا في تدوين الملاحظات، ورصد الاستنتاجات في قراءة الواقع المالي للإمارة الذي كان سمته النمو والتطور.

وتهدف الدراسة إلى إبراز صورة الإدارة المالية في إمارة شرقي الأردن خلال مدة زمنية مهمة في تاريخها إمارة، والتدابير المُتَّبعة في رسم سياساتهم المالية، وأولياتهم المالية، وإبراز المشاريع التنموية التي دعمتها حكومة إمارة شرقي الأردن، كما تسعى الدراسة إلى بيان نهج الإدارة المالية في معالجة التحديات المالية وخططها المالية التي اتبعت في مواجهة أزماتها المالية، وصرف النفقات، وتعيين الضرائب والرسوم، ومراحل تطور الإدارة المالية.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على منهج البحث التاريخي القائم على جمع المادة التاريخية من المصادر المعاصرة، ومن أبرزها المجلد الخامس والعشرون من الوثائق الهاشمية، والصحف المعاصرة مثل الشرق العربي، والجريدة الرسمية.

وجاءت هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

1–ما صورة الأوضاع المالية في إمارة شرقي الأردن، وما دور المجلس التنفيذي؟

2–كيف كان الإعداد للموازنة العامة في المرحلة المبكِّرة للإمارة؟

3–ما المشاريع التنموية التي دعمتها حكومة إمارة شرقي الأردن؟

4–بماذا تميَّزت النفقات والإيرادات في الموازنات العامة في إمارة شرقي الأردن؟ وما أوجه إنفاقها، ومصادر دخلها؟

5–ما أبرز محطات التطور التي شهدتها مالية إمارة شرقي الأردن؟

6–ما الأمور التي تستوجب إصدار قوانين خاصة مؤقتة؟ وكيف أسهمت في تحسين متطلبات الإمارة وحاجاتها في مجالات الاقتصاد، والخدمات، والأمن؟

7–ما أنواع الضرائب والرسوم؟ وما سُلَّمُ الرواتب ودرجات الوظائف؟

أولًا: الأوضاع السياسية والاجتماعية والإدارية في إمارة شرقي الأردن (مدخل تاريخي):

شهدت الحياة السياسية في إمارة شرقي الأردن خلال مدة الدراسة نموًّا للوعي السياسي، والتنبُّه للأخطار والتهديدات الخارجية كالخطر الصهيوني، ومسألة الاستقلال عن الانتداب البريطاني، وبرزت خلال هذه المدة شكل الدولة الأردنية بعد توقيع المعاهدة الأردنية – البريطانية عام 1928م، وتكوين القوات المسلحة الأردنية بكل أصنافها وإداراتها التي ضمت الجيش والأمن والدفاع المدني والمخابرات والدرك.

وبرزت تحديات داخلية وخارجية أثرت في إمارة شرق الأردن، وبرامجها الاقتصادية، ومن أبرز هذه التحديات

الداخلية عصيان الكورة [1]عام 1921م، وحادثة غورو[2] عام 1922م، وحادثة إبراهيم هنانو[3] التي تسبَّبت في توتر العلاقة من حكومة الانتداب الفرنسي في سوريا، وأيضًا توطيد الأمن في الكرك، وأحداث وادي موسى، أما التحديات الخارجية فمنها غزوات الوهابيين المتكررة على إمارة شرق الأردن التي استهدفت قوافل التموين الأردنية، وعمّال سكَّة الحديد، ووصلت هجماتهم إلى ضواحي العاصمة عمّان، واستمرت من عام 1922 إلى عام 1934م (طريف 2018: 56، 61، 72، 86، 102).

وفي ما يخص الأوضاع الاجتماعية فقد تكوَّن المجتمع الأردني من الفلاحين والقبائل البدوية، وتراوحت أعداد السكان بين 200– 300 ألف نسمة خلال عقد العشرينيات، وانتشر في شرق الأردن الكتاتيب، والمكاتب الأهلية، والمدارس الابتدائية الحكومية، والمدارس الإسلامية والمسيحية في مختلف القرى الأردنية، وتأسست دائرة التعليم والآثار عام 1923م، وكان التعليم يتكوَّن من التعليم الحكومي والتعليم الخاص الذي كان يعتمد على الطوائف المسيحية، أما المدارس الثانوية فكانت على نمط المدارس السورية عام 1928م (النيف 2008: 602).

ومارس الأمير عبدالله السلطة التنفيذية في البلاد بالتعاون مع مجلس المشاورين، تحت إشراف المندوب السامي البريطاني في القدس وممثله في عمان المعتمد البريطاني، ومنذ أن أصدر المندوب السامي البريطاني بيانه في 25 أيار 1923م، الذي اعتبره مجلس المستشارين[4] بمثابة اعتراف من جانب بريطانيا باستقلال شرقي الأردن، سعى الأمير عبدالله إلى تكييف الإدارة مع الوضع الجديد؛ فأصدر في 11 حزيران 1923م إرادته بتبديل لقب رئيس المستشارين برئيس مجلس الوكلاء، إلا أن هذه التسمية لم تدم طويلًا؛ إذ استبدل لقب رئيس الوكلاء بلقب رئيس النظار الذي أطلق على حكومة حسن خالد أبو الهدى في 5 أيلول 1923م واستمر حتى عام 1926م؛ فأصبح يُطلق اسم المجلس التنفيذي على مجلس النظار، وكان عدد أعضاء كل مجلس لا يزيد على خمسة أعضاء (طريف 2018: 52، 112، 114).

ومع تولي المعتمد البريطاني مسؤولية الإشراف المباشر على سير الإدارة المالية في البلاد أصدر في 1925/10/1م تعليماته المالية للحكومة الأردنية، التي قرر فيها ضرورة ترقيم جميع موظفي الجباية وتحصيل الأموال من الدوائر الحكومية أكياسَ النقود الفضية، وتقييد محتوياتها في دفتر خاص، وتدوينها على ورقة تحفظ بداخله؛ لمقارنة الأمانات الموجودة في الخزانة بالقيمة المقيدة في دفتر الصندوق، وتمكين مأموري التفتيش من فحص الأكياس، وتمكين مأموري المحاسبة من عد النقود (جريدة الشرق العربي 1925 ع 115: 15، 16).

وكان أعضاء الإدارة الأردنية بين عامي 1921–1925م من أعضاء حزب الاستقلال[5]، وبسبب سياسته المعادية

---

[1] حادثة الكورة: وقعت هذه الحادثة عندما طالب كليب الشريدة أن تؤسس مديرية تتبع للعاصمة عمان، واعترض أن تتبع لعجلون، انظر طريف 2018 ج3: 61.

[2] حادثة غورو: وقعت هذه الحادثة عندما هاجمت مجموعة من المجاهدين موكبَ القائد الفرنسي غورو المتجه من القنيطرة إلى دمشق، فاتهمت فرنسا شرق الأردن بالوقوف خلف هذا الهجوم، انظر طريف 2018 ج3: 59.

[3] حادثة إبراهيم هنانو: وقعت هذه الحادثة عندما زار هنانو الأردن عام 1921م ثم توجه نحو فلسطين فاعتقلته بريطانيا، ثم اندلعت المظاهرات في شرق الأردن للتنديد بهذا الاعتقال، انظر طريف 2018 ج3: 61.

[4] مجلس المستشارين: أطلق على حكومة مظهر أرسلان التي تشكلت بعد حكومة رشيد طليع التي كانت تسمّى مجلس المستشارين عام 1921م، أنظر طريف 2018: 52.

[5] حزب الاستقلال: هو أول حزب أردني تشكَّل في عهد الإمارة، وكان لهم نشاط مميَّز في مقاومة المحتل الفرنسي، وقد اقترح

لفرنسا ودعمه للثوار السوريين مارست بريطانيا ضغوطًا على الإمارة لإخراج أعضاء هذا الحزب من الإدارة الأردنية، فاستبدلوا بالموظفين البريطانيين والفلسطينيين المعارين من حكومة فلسطين للحلول محل السوريين، وقد ضمت حكومة حسن خالد أبو الهدى التي تشكلت في 1926/5/26م من أربعة من النظار المعارين من حكومة فلسطين (ثلاثة من العرب وبريطاني واحد وأردني واحد)، وبلغ عدد الموظفين البريطانيين المعارين للعمل في حكومة شرقي الأردن عام 1927م ثمانية (محافظة 1973: 34).

وظلت إدارة شرق الأردن تدار بموجب قانون إدارة الولايات العثمانية الصادر في 13 آذار سنة 1329 والمعدل بالقانون المؤرَّخ في 3 نيسان 1330 حتى الحادي عشر من تشرين الأول سنة 1927م، عندما صدر قانون أردني جديد اتخذت البلاد بموجبه اسمها (إمارة شرقي الأردن)، وقسمت إلى أربعة ألوية، هي:

1- لواء عجلون[6] ومركزه مدينة إربد[7].

2- لواء البلقاء[8] ومركزه مدينة السلط.

3- لواء الكرك[9] ومركزه مدينة الكرك.

4- لواء معان[10] ومركزه مدينة معان (محافظة 1973: 35).

واحتفظ حكام التقسيمات الجديدة بألقابهم العثمانية؛ فحاكم اللواء (متصرف)، وحاكم القضاء (قائممقام)، وحاكم الناحية (مدير)، ونص القانون الأردني الجديد على تشكيل مجلس إداري لواء برئاسة المتصرف وعضوية كل من القاضي الشرعي والمحاسب وعضوَيْنِ مُنْتَخَبَيْنِ من الأهالي، كما يؤلَّفُ مجلسٌ في كل قضاء برئاسة القائممقام وعضوية كل من القاضي الشرعي والمحاسب وعضوَيْنِ مُنْتَخَبَيْنِ من الأهالي.

وخضع موظفو الدولة الأردنية للقوانين والأنظمة العثمانية حتى صدر أول قانون (مؤقت) للموظفين في 1926/8/4 فأنيطت بموجبه شؤونهم إلى المجلس التنفيذي، وحددت درجاتهم وأصنافهم ورواتبهم، وطريقة تعيينهم وعقوباتهم بموجب نظام صدر في 1926/12/5م (جريدة الشرق العربي 1926 ع146: 1، 2).

رشيد طليع على الأمير تشكيل حزب يحمل اسم الاستقلال، انظر طريف 2018: 124.

[6] عجلون: تقع في الركن الشمال الغربي من الأردن وعلى بعد 76كم من العاصمة (عمّان)؛ حيث يحدها من الشمال محافظة إربد، وتبعد 32 كم، ومن الشرق محافظة جرش وتبعد 25 كم، ومن الجنوب محافظة البلقاء وتبعد 72 كم، انظر: موقع وزارة الثقافة مادة التراث الثقافي، http://www.ich.gov.jo/node/122.

[7] إربد: تقع في أقصى شمال الأردن، وتمتد حدودها لتصل إلى الحدود الأردنية السورية؛ حيث نهر اليرموك. وتعد المناطق الشرقية من المحافظة جزءًا من سهل حوران الممتد بين سوريا والأردن، انظر: وزارة الداخلية، https://moi.gov.jo/AR.

[8] البلقاء: منطقة تقع بين الشام ووادي القرى، قصبتها عمان، وفيها قرى كثيرة ومزارع واسعة. انظر الحموي 1977 ج1: 489.

[9] الكرك: تقع محافظة الكرك جنوب العاصمة عمّان، ضمن مُناخ حوض البحر المتوسط الذي يتصف بشتاء ماطر بارد وصيف حار جاف وتتصف كمية أمطاره السنوية بالذبذبة من سنة لأخرى وخلال الفصل الواحد؛ لذلك يمتاز مناخ محافظة الكرك بالتنوع الذي ينعكس إيجابًا على الحركة السياحية في المحافظة، انظر: موقع وزارة الداخلية الرسمي على الرابط الآتي: https://moi.gov.jo/AR

[10] معان: تقع محافظة معان جنوب الأردن، وتعد هذه المحافظة أكبر محافظات المملكة مساحة؛ إذ تقدر بحنو 32832كم2؛ أي بنسبة (37٪) من مساحة المملكة الكلية، انظر: وزارة الداخلية https://moi.gov.jo/AR.

وقد تشكَّلَ المجلس التنفيذي عام 1926م خلال حكومة حسن خالد أبو الهدى الثانية (1926–1929م)[11]؛ حيث طلب رئيس الحكومة في رده على خطاب التكليف الأميري بتشكيل مجلس تنفيذي بدلًا من مجلس النظار (جريدة الشرق العربي 1926ع 131: 2) (ملكاوي 2007: 476)، على أن تُعهد إليه صلاحيات المجلس السابق، وأصبحت مَهَمَّةُ هذا المجلس إعداد الموازنات العمومية لإمارة شرقي الأردن، وقد تألف من:

1- حسن خالد رئيس النظار والداخلية.
2- حسام جار الله ([12]) العدلية وقاضي القضاة.
3- عارف العارف [13] السكرتير العام.
4- محافظ الآثار رضا توفيق[14].
5- ألن كير كبرايد15 (Alan Kirkbride) مستشار المالية.
6- عبد الرحمن غريب مدير النافعة (جريدة فلسطين 1926 ع 888: 2) (جريدة الشرق العربي 1926ع 137: 1،2).

أما الجهاز الإداري المالي في إمارة شرقي الأردن فتكون من العاملين في وزارة المالية والدوائر المالية، وقد عرفت وزارة المالية في عام 1927/1926م بلفظ (نظارة المالية)، ويتبع لجهازها الإداري عددٌ من الموظفين على النحو الآتي:

1- الناظر (الوزير).
2- مدير واردات.
3- مدير محاسبة.
4- مفتش مالية.
5- مفتش دفاتر.

---

[11] حسن خالد أبو الهدى: شغل عدة مناصب في حكومة إمارة شرقي الأردن، منها رئيس النظار 1923–1934، وناظر المالية 1924–1926، ورئيس النظار وناظر الداخلية 1926م، ورئيس المجلس ومدير المالية 1926–1929، ورئيس الوزراء 1929–1931، http://www.pm.gov.jo .

[12] حسام جار الله: ولد في القدس، وتولى رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين، تبوَّأ عدة مناصب وزارية في حكومة إمارة شرق الأردن وقع اختيارها على عارف العارف والشيخ حسام الدين جار الله، وشغل الشيخ حسام الدين جار الله منصب ناظر العدلية، ومنصب قاضي القضاة في حكومة الرئيس حسن خالد أبوالهدى، انظر محافظة 2021: 75.

[13] عارف العارف: صحفي ومؤلف ومؤرخ وسياسي فلسطيني، ولد في القدس عام 1891، درس في إسطنبول وانضم إلى المنتدى الأدبي حتى التحق بالجيش العثماني في الحرب العالمية الأولى، وبعد تقسيم فلسطين عام 1948 خدم ضابطًا وزاريًا في الحكومة الأردنية وأصبح رئيس بلدية القدس (القدس الشرقية) بين العامين 1950 و1955، وفي عام 1963 عُيِّنَ مديرَ مُتحف روكفيلير في القدس، انظر صحيفة فلسطين 1950 ع 472: 2.

[14] الدكتور رضا توفيق الذي كان يشغل منصب أحد الوكلاء أيضًا، وقد انفصلت الآثار الأردنية عن دائرة الآثار الفلسطينية إثر صدور القانون الأساسي سنة 1928م لتصبح دائرة مستقلة، فعمل الدكتور رضا توفيق مدير الآثار على نقل مكاتب الدائرة من مدينة جرش إلى العاصمة عمان، انظر المشاقبة 2011: 76.

[15] كير كبرايد: مستشار مالي بريطاني الجنسية عين عضو في المجلس التنفيذي في 23 حزيران عام 1926، انظر ملف تعيينات الموظفين الصادر عن الجريدة الرسمية عام 1926 وحتى عام 1946م.

6- جباة: وهؤلاء منتشرون في مدن الإمارة، وهم: نوعان: جباة فرسان، وجباة مشاة (راجلون).
7- مراقب أملاك: مراقبة أملاك الدولة.
8- محاسب: حسابات الخزينة، والتدقيق، وهناك محاسبين في فروع دوائر المالية.
9- كتبة: كتابة سندات، وسلف، وأمانات، ودفاتر.
10- رئيس كتاب: المسؤول عن الكتبة.
11- أمين صندوق.
12- مأمور واردات (البخيت وأبو الشعر 2019 ،ج 25 القسم الثاني: 80، 81).

ثانيًا: الأوضاع المالية في إمارة شرقي الأردن:

كانت قلة الموارد المالية في إمارة شرقي الأردن من أهم التحديات التي واجهت مالية الإمارة، وقد اعتمدت الإمارة منذ أن تشكلت على المعونة الخارجية؛ نظرًا إلى الفرق الشاسع بين واردات الإدارة ونفقاتها، وفي محادثات الأمير عبدالله مع ونستون تشرشل (Winston Churchill)[16] في آذار 1921م جرى الاتفاق على تقديم معونة مالية بريطانية سنوية قدرها (180) ألف جنيه استرليني، وبسبب هذه المعونة أصبح للمعتمد البريطاني والمستشار المالي البريطاني في وزارة المالية حق الإشراف الدقيق على جميع الشؤون المالية (الحسين 2012: 23، 28).

وعيَّنت الحكومة في شهر آب 1925م مفتشًا للمالية؛ لمراقبة الشؤون المالية، ومنحت مجالس الإدارة في الألوية والأقضية تدقيق إيرادات اللواء والقضاء ونفقاتها، والنظر في حسابات صناديق المنافع العمومية وإدارة أموال الحكومة، والنظر في المبيعات ومشاريع المقاولات والمصروفات العائدة لخزينة الإمارة (جريدة الشرق العربي 1926ع 137: 12).

واعتمدت الإدارة المالية على الحكام الإداريين في المقاطعات[17] لتحصيل الإيرادات في الألوية والأقضية، وانتظام سيرها، ومراقبة معاملات الجباة وتحركاتهم، ومأموري المال وتنظيم كفالاتهم، وإرسال معلومات أسبوعية عن التحصيلات إلى الحكومة (رئاسة الوزراء 1926: 1).

وأصبحت مشاريع الموازنة العامة تُقَدَّم في عام 1926م إلى المعتمد البريطاني؛ فيحولها بدوره إلى المندوب السامي البريطاني في القدس، ومنه إلى وزير المستعمرات في لندن للمصادقة عليها، وفي 1926/1/18م تأسس فرع لديوان المراجعة (المحاسبة) وزارة المستعمرات البريطانية في عمان للنظر في الحسابات المالية، والتدقيق في جميع الحسابات الرسمية (جريدة الشرق العربي 1926 ع 56: 2،1).

وكانت الحكومة تقوم بجولات تفتيش على المقاطعات للتفتيش على المحاسبين والجباة من أجل التأكد من قيامهم بالواجبات الموكولة إليهم. (جريدة الشرق العربي 1926 ع 146: 2،1).

1- النقد المتداول:

كان النقد المتداول في بداية تأسيس الإمارة من العملات العثمانية، والمصرية، والسورية، وفي 15 شباط 1922م

---

[16] تشرشل: رئيس وزراء بريطانيا، اشتهر بأنه قاد بريطانيا أيام الحرب العالمية الثانية، تولى رئاسة الوزارة فى المملكة المتحدة مرتين من 1940 إلى 1945 ومن 1951 إلى 1955، صحيفة العرب بوست، مقال ونستون تشرشل، 2018/11/16م.

[17] أقرت وظائف مجالس إدارة المقاطعات في الإمارة كما وردت في قانون الولايات العثماني، بموجب القرار الصادر عن مجلس المشاورين في 25 نيسان 1921م، تحت عنوان "مواد قانونية في توسيع صلاحية المتصرفين والقائمقامين"، انظر عوض 1969: 105، 106.

صدر قانون النقد رقم (47) الذي حل بموجبه القرش المصري محل القرش السوري في الواردات والنفقات، وجميع المعاملات الرسمية، وحدد قانون النقد الصادر في 15 شباط 1923م قيمة العملات الأجنبية أمام القرش المصري، مثلًا الليرة الإنجليزية الذهبية التي تساوي 97.50 قرشًا مصريًّا، وفي 1928/3/17م أُلغِيَ التعاملُ بالنقد المصري وحلَّ محلَّه النقد الفلسطيني، وصدر قانون النقد الفلسطيني لسنة 1928م مُتناولًا الأداء القانوني للنقد الفلسطيني من حيث الحد الأقصى والحد الأدنى للدفع، فإذا كان الدفع بورق النقد يكون بالقيمة المسطرة عليه، وإذا كان بالنقود الذهبية يدفع لأي مبلغ كان، وإذا كان بالنقود الفضية يدفع (2) جنيه، وإذا كان من فئة 10 –50 ملًا يدفع لمئتي مل، وأقل من عشرة ملات يدفع لمئة مل (جريدة الشرق العربي 1923 ع4: 2،1)، كما أنشئ أول فرع للبنك العثماني (مصرف بريطاني) في عمان في 30 أيلول 1925م، وَوُقِّعَت اتفاقيَّةٌ بين الحكومة البريطانية والبنك المذكور في 31 تشرين الأول من ذلك العام تقضي بأن يكون المصرف الوحيد الذي تتعامل معه الحكومة؛ حيث نصَّت على أن تضع الحكومة في البنك جميع عملاتها النقدية والورقية والذهب والمسكوكات التي لا تحتاج إلى صرفها، مع حق البنك بالاحتفاظ بِـ (5000) جنيه مصري من رصيد الحكومة رصيدًا دائمًا، وتتحمل الحكومة دفع تعويض للبنك يعادل 5% في السنة التي ينقص رصيدها عن (5000) جنيه (محافظة 1973: 38).

وفيما يخص تدقيق الحسابات فقد قطعت الإدارة المالية للإمارة تطورًا في هذا الجانب؛ فبعد تأسس فرع لديوان مراجعة وزارة المستعمرات في الإمارة تولت الدائرة التفتيش على دفاتر الحسابات والمقبوضات والمستندات وغيرها، وقرر المجلس التنفيذي في 7 آب 1930م اطلاق اسم دائرة تدقيق الحسابات على هذه الدائرة، وحذفت عبارة التابعة لوزارة المستعمرات (الجريدة الرسمية 1930ع 271: 1، 2).

واستكمل هذا التطور في الإدارة المالية بصدور قانون تدقيق وتحقيق الحسابات لسنة 1931م بتاريخ 12 تشرين الثاني 1934م، الذي تألف من عشر مواد تضمنت ربط الدائرة إداريًّا برئاسة الوزراء بعد أن كانت مرتبطة بوزارة المالية، كما تضمن اختصاصات الدائرة التي اشتملت على:

1- فحص جميع حسابات الحكومة العامة وتفتيشها.
2- التثبت من تطبيق قوانين الحكومة وأنظمتها وتعليماتها في الأمور المالية.
3- مراجعة جميع الأوامر المالية الخاصة بالنفقات المنصوص عليها في قانون الموازنة العامة.
4- التأكد من أن تأدية النفقات كانت بموجب الفصل الذي استعملت فيه.
5- الإشراف على جميع الدفاتر والقيود والجداول التي تتعلق بالحسابات (الجريدة الرسمية 1934 ع 416: 1، 2).

2- النظام المالي لسنة 1935م:

جرى العمل بهذا النظام في 1 نيسان 1935م، وقد صيغ في 290 مادة مقسمة على ثلاثة وعشرين فصلًا تناولت الأمور الرئيسة الآتية:

1- مدير الخزينة مسؤول عن معاملات الحكومة المالية والحسابية، وهو رئيس مأموري المحاسبة.
2- يتولى مدير الخزينة الإشراف على نفقات الحكومة وإدخالها تحت فصول الميزانية وموادها وتنظيم الجداول المالية والإشراف الإداري على جميع الموظفين الذين يستلمون الأموال الأميرية والإجابة عن استفسارات مدير تدقيق وتحقيق الحسابات وتنظيم الميزانية العامة للدولة بالتعاون مع رؤساء الدوائر ومراقبة النفقات العامة وتقديم السندات اللازمة للمقبوضات وتصحيحها وتدقيقها وتصنيفها وترقيمها.

3- ينظم مأمور المحاسبة دفترًا للصندوق يسجِّل فيه جميع المبالغ التي يستلمها أو يدفعها حسب تسلسل وقوعها، مع الإشارة إلى أرقام الوصولات والتحويلات.

4- اشتمل النظام على مواد تتعلق بالتحويلات والسلف والأمانات وسجلات لجلود الوصولات والمستندات والحوالات المالية والعقود وبراءات التعيين.

5- يقدم كل محاسب إلى مدير الخزينة في نهاية كل أسبوع شهادة بالرصيد النقدي ونسخ شهيرة عن دفتر الصندوق ومستندات القبض والصرف، وأرصدة البنك وخلاصة الحساب.

6- ألزم النظام رؤساء الدوائر وحكام المقاطعات بتقديم بيان عن جميع بقايا الواردات كل ثلاثة أشهر.

7- تشكيل لجان في كل سنة لتعداد النقود والطوابع ومراجعة أرصدة البنك.

8- تشكيل لجان تقوم بشكل فجائي بتعداد النقد والطوابع التي تكون في عهدة مدير الخزينة ومأموري المحاسبة (رئاسة الوزراء 1935: 2،1) (الجريدة الرسمية 1935 ع 471: 31).

ثالثًا: الموازنة العامة للإمارة:

كان تخطيط الموازنة للسنة المالية القادمة في عهد إمارة شرقي الأردن يبدأ بشهر أيلول؛ إذ يخاطبُ رئيس النظار (الوزراء) نظارة المالية بوضع لائحة الموازنة للسنة المالية القادمة وتسليمها في شهر تشرين الأول من العام نفسه (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 106).

وجرى اعتبار شهر نيسان من كل عام بداية للسنة المالية في الإمارة؛ وذلك لاعتبارات اقتصادية وإدارية، وصدرت أول موازنة مالية منتظمة للإمارة في جريدة الشرق العربي عام 1925م، في محاولة من حكومة الانتداب البريطاني للتوفيق بين الواردات والنفقات، خوفًا من الوقوع في اضطراب مالي، وبموجب المادة السادسة من المعاهدة الأردنية – البريطانية الموقعة في 20 شباط 1928م (Luke and Keith-Roach 1934: 505)، وكانت مشاريع الموازنة العامة للدولة تتم بعد الرجوع إلى مشورة الحكومة البريطانية التي تملك حق الإشراف على النفقات في الميزانية العامة للإمارة، وإذا ما أرادت الحكومة الأردنية صرف مبلغ مالي لم يرد ذكره بقانون الموازنة السنوي يتم إصدار قانون موازنة خاص دون الرجوع لإقراره من المجلس التشريعي (البخيت والحسن والقطب 1947 م ج 1: 92) (الجريدة الرسمية 1928 ع202: 5).

وَسُمِّيَ قانون الموازنة في إمارة شرقي الأردن بقانون الميزانية في سنة مالية محددة، وينسِّب به المجلسُ التنفيذي (الحكومة)، وبعد إقراره من المجلس التشريعي تُرفَعُ نسختان منه للمصادقة عليه من الأمير عبد الله الأول ابن الحسين، ثم يصدر مع ذكر اسمه (قانون الميزانية لسنة مالية معينة)، والواردات المقدرة، والنفقات، وتحديد المبالغ الواجب صرفها، وينشر في الجريدة الرسمية (ملكاوي 2007: 479).

ومن الإجراءات المتخذة بعد المصادقة تحديد الواردات المقدرة لحكومة شرق الأردن لاثني عشر شهرًا، وذكر المبلغ المتحصل من الواردات، كما يجري تخصيص مبلغ للنفقات وفق جدول ثانٍ يوضح أوجه صرفها ومجموعها (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 107، 108)، ويرد كتاب من المعتمد البريطاني بعدم الممانعة على تطبيق ما جاء في قانون الميزانية (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 109).

وجاء إرسال نسخة من الميزانية إلى المعتمد البريطاني عملًا بنصوص الاتفاقية الأردنية – البريطانية لعرضها على حكومته وإبداء رأيها حول موازنة الإمارة، ففي ميزانية 1930–1931 أرسل المعتمد البريطاني لرئاسة الوزراء كتابًا

يوضح به رأي حكومته حول الموازنة؛ حيث أرفق نسخة معدلة من الموازنة يبيّن فيها إجراء بعض التعديلات في أرقام بعض المخصصات (الجريدة الرسمية 1932: ع 330، 3،7)، وبعد تلقي رئيس الوزراء رد حكومة المعتمد البريطاني عرضها على الأمير عبدالله الأول، الذي وافق على إعادة مشروع الموازنة إلى المجلس التشريعي للنظر فيه، فمثلاً عدلت الحكومة البريطانية على الموازنة المالية لعام 1931/1930م، وشملت التعديلات: المقر الأميري، والتقاعد والتعويضات، وإدارة المقاطعات، ووزارة العدلية، وتعيينات موظفين، ومنع إلغاء بعض الوظائف، ومنع إنقاص أو زيادة بعض النفقات والرواتب (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 152، 156).

وجرت العادة أن تنظر اللجنة المالية في المجلس التشريعي في الوظائف وأعمال الموظفين؛ ليتسنى لها الوثوق بلزوم المخصصات الموضوعة في ميزانية كل دائرة، ويوجه رئيس الوزراء في كتاب مرسل إلى وزارة المالية لائحة ميزانية، يقدم فيه عدة توجيهات يجب الأخذ بها عند المباشرة في تنفيذها، فمثلًا في ميزانية سنة 1930/1929م قدمت لوزير المالية توجيهات بعدم إجراء ترفيعات للوظائف التي رفعت درجاتها، ويؤجل ذلك لشهر نيسان من السنة المالية؛ نظرًا إلى العجز في واردات هذه السنة، وأيضًا تعديل بعض الأخطاء في المخصصات المالية التي يجري إقرارها في جداول الميزانية، كالمبالغ التي تحمل زيادات لبعض الدوائر، وإدخال رواتب لبعض الموظفين الذين لم تدخل رواتبهم في دوائرهم، فمثلًا حصل خطأ في ميزانية دائرة الأراضي لسنة 1930/1929م؛ إذ لم تدخل رواتب الآذنة البالغة (120) جنيهًا، فجرى التعديل بأن تُصرف رواتبُ لهم عن طريق رئيس الدائرة من وفر دائرته (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 110).

وعمَّم رئيس الوزراء بلاغًا إلى رؤساء الدوائر المركزية يطلب فيه إعداد موازنة دوائرهم للواردات والمصروفات، مع الحرص على الاقتصاد في النفقات، ويتم تنظيم الموازنة وفق نموذج معيَّن يشتمل على الفصل، والمادة (جريدة الشرق العربي 1927 ع 174: 7).

وعند انتهاء رؤساء الدوائر من إعداد موازناتهم يقدمونها إلى مدير الخزينة، الذي يتولى مسؤولية إعداد الميزانية العامة للدولة بموجب الفصل الثاني من النظام المالي لسنة 1935م، على أن تكون جاهزة قبل اليوم الأول من شهر تشرين الأول (الجريدة الرسمية 1935ع 463: 46–87)، ثم يجري التنسيبُ بالموازنة من المجلس التنفيذي الذي يعقد جلسة في تاريخ محدد، ثم ترفع للمجلس التشريعي لإقرارها، وبعد أن يقرها المجلس التشريعي يرفع مشروع قانون الميزانية إلى الأمير عبدالله الأول للمصادقة عليها، ويكون ذلك في منتصف شهر آذار (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 72)؛ حيث جرى الأمر برفع كتاب من رئيس النظار (رئيس الوزراء) إلى رئيس الديوان الأميري لرفعها إلى مجلس العرش السامي للمصادقة عليها، ويتم الرد على الكتاب من رئاسة الديوان إلى رئيس النظار بموافقة مجلس العرش على الموازنة (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 74، 262).

وتألف قانون الميزانية السنوي بموجب المادة 65 من القانون الأساسي من قسمين: النفقات، والإيرادات، وتألفت النفقات كما وردت في قوانين الميزانية من مخصصات المقر الأميري، والتشريع، والتعويضات، ورئاسة الوزراء، ودوائر الحكومة، ودار الاعتماد البريطاني حتى وقع اتفاق ملحق لاتفاقية 1928م في 2 حزيران 1934م، تضمن حذف نفقات دائرة المعتمد البريطاني عن الخزينة، في حين تألفت الإيرادات بمقتضى المادة 63 من القانون الأساسي مما يقبض من الضرائب وأجور الأراضي العامة والإعانات والجمارك (الجريدة الرسمية 1934 ع 446: 302).

وسنتناول في الموازنة العامة للإمارة نفقات إمارة شرقي الأردن للسنوات المالية 1926-1939م، وإيرادات إمارة شرقي الأردن للسنوات المالية 1926 – 1939م، على النحو الآتي:

1- نفقات إمارة شرقي الأردن للسنوات المالية 1926 – 1939م:

خصَّصت إمارة شرقي موازناتها العمومية طوال السنوات المالية الممتدة بين عامي 1926-1939م وفقًا لبندين (النفقات والإيرادات)، ويدرج تحت كل منها الفصول والمواد المنفق عليها، وإيرادات الإمارة من مصادر دخلها (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 77).

وشملت النفقات في الموازنات العمومية لإمارة شرقي الأردن الجوانب الآتية:

1- المقر الأميري: وتشمل نفقات سمو الأمير، والسكرتير، والمرافق، والطبيب، والكاتب، والسائق، والحرس، وملابس الحرس.

2- رئاسة الوزراء (النظار) والداخلية: وتشمل نفقات رئيس النظار، والمفتش الملكي، ورئيس الكُتّاب، والكتبة، وسائق السيارة، والأذنة، ومستشار البدو الرحل، ونقليات وسفريات، وإنارة وتدفئة، وقرطاسية، ومطبوعات، ومتفرقات، ومصاريف فوق العادة (الطارئة) مثل السفر.

3- وزارة العدلية: وتشمل نفقات وزير العدلية، وقاضي القضاة، والمستشار، والمفتش، والمجلس القضائي، ورئيس الكُتّاب، والكُتّاب، والأذنة، ورئيس المحكمة، والاستئناف، والمدعي العام، والأعضاء، والمحضرين، والمحاكم المركزية ورؤساءها، والمستنطقون، ومأمور الإجراء، وقضاة الصلح، والنقليات، والسفريات، والإنارة والتدفئة، والقرطاسيَّة والمطبوعات، ومتفرِّقات، ومصاريف طبية قضائية، ومصاريف محاكم العشائر، وعند الرغبة في تسجيل رأس مال شركة يتم في العدلية مثلًا سجل رأس مال شركة أنابيب النفط، بمقتضى قانون تسجيل الشركات 1927م (الجريدة الرسمية 1935 عدد 471: 148).

4- إدارة المقاطعات: وتشمل نفقات مرتَّبات حُكّام الدرجة الأولى (السلط، الكرك، إربد، معان)، وَحُكّام الدرجة الثانية (عمّان، جرش، مأدبا، عجلون، الطفيلة، العقبة)، وَحُكّام الدرجة الثالثة (أم قيس، والشوبك)، وَحُكّام الدرجة الرابعة (أبو عبيدة، وعراق الأمير، وغور الصافي، الكورة، الرمثا، غور الأربعين)، والكُتّاب، والأذنة، والنقليات والسفريات، والإنارة والتدفئة، والقرطاسيَّة والمطبوعات، ومتفرِّقات.

5- المحاكم الشرعيَّة: وتشمل نفقات مرتَّبات قاضي القضاة، والكُتّاب، والأذنة، وَقُضاة الفروع، والمُفتون، والمُحضرين، والنقليات والسفريات، والإنارة والتدفئة، والقرطاسيَّة والمطبوعات، ومتفرِّقات.

6- وزارة الماليَّة: وتشمل نفقات مرتَّبات الوزير، ومدير الواردات، ومدير المحاسبة، ومفتش أول ماليَّة، ومفتش ثان، ومفتشو الدفاتر، ومراقب الأملاك، ومحاسب الخزينة، والمحاسب المدقق، وَكُتّاب النظام، وكاتب الأمانات، ورئيس الكُتّاب، وكاتب الأوراق، والمحاسبون في الفروع المحليَّة، وأمناء الصندوق، والمأمور، وَكُتّاب الدفاتر، والجُباة الراجلون، والأذنة، والنقليات والسفريات، والإنارة والتدفئة، والقرطاسيَّة والمطبوعات، ومتفرِّقات، وتخمين الأعشار، وَتَعداد الحيوانات، ومصاريف المحاكم.

7- الجمارك والمكوس: وتشمل نفقات المديرين، والمفتشين، والكُتّاب، والأذنة، والمأمور، وأمناء الصندوق، والمدققين، وأمناء المخازن، والمحافظون، والنقليات والسفريات، والإنارة والتدفئة، والقرطاسيَّة والمطبوعات، ومتفرِّقات، وملابس.

8- وزارة الصحة: وتشمل نفقات المديرين، والمفتشين، ورئيس الكُتّاب، والكُتّاب، والأطباء، والوكيل المفتش، والأذنة، والتمرجيَّة (الممرضين)، والمعاونين، وأمناء الصندوق والمخازن، والصيادلة، ومعاوني الصيادلة، والطباخين،

والعاملين في الغسيل، والنقليات والسفريات، والإنارة والتدفئة، والقرطاسيَّة والمطبوعات، ومتفرّقات، وملابس، ومعالج طبيب، والخصوصية، واللوازم والتجهيزات طبيَّة، والاحتياطات ضدَّ الأمراض، والخدمات ضدَّ الملاريا، واللقاحات، والفحوصات، والتبليغ عن الوفيات والمواليد، والمكتبة الطبيَّة، وطعام للموظفين والمرضى، ونقل الماء.

9- الحجر الصحي: وتشمل نفقات بكتيريولوجي، وبدل مياومة، والمفتشين، والكُتّاب، ورئيس التبخير، وتمرجيَّة، والمحافظين، ومأموري المعامل الكيماويَّة، والخدم، والأذنة، والنقليات والسفريات، والإنارة والتدفئة، واللوازم والتجهيزات الطبيَّة، والقرطاسيَّة، والطعام.

10- وزارة المعارف: وتشمل نفقات المديرين، والمفتشين، ورئيس الكُتّاب، والكُتّاب، والحسابات، وأمناء المخازن، والأذنة، والمدارس، والمديرين، والمعلّمين، والطهاة، والأذنة، والمدارس الصناعيَّة، والحدادين، ومعلّمي الأحذية، والنجارين، ومعلّمي التجليد، والخدم، والقرطاسيَّة والمطبوعات، والإنارة والتدفئة، والتجهيزات والأثاث، ونقل الماء، والنقليات والسفريات، ومتفرّقات.

11- وزارة الزراعة والإحراج والبيطرة: وتشمل نفقات المديرين، ومعاوني الزراعة، وعمال النماذج الزراعية، وكبير مأموري البيطرة، ومعاوني المفتشين البيطريين، والمحافظين، والحراج، والكُتّاب، والأذنة، والنقليات والسفريات، والإنارة والتدفئة، والقرطاسيَّة والمطبوعات، ومتفرّقات، واللوازم والتجهيزات الزراعية، واللوازم البيطريَّة، والتقليم.

12- دائرة الآثار: وتشمل نفقات المستشارين، والمديرين، والمفتشين، والكُتّاب، والمحافظين، والإنارة والتدفئة، والقرطاسيَّة والمطبوعات، والملابس، ومتفرّقات، وشراء الآثار، وصيانة الآثار، وتنظيف الآثار، والأدوات، والمخزن والمُتحف، ونزع الملكيات والتعويض، والمهندس المعماري.

13- دائرة الأراضي: وتشمل نفقات المديرين، والكُتّاب، والمأمورين، والمعاونين، والنقليات والسفريات، والإنارة والتدفئة، والقرطاسيَّة والمطبوعات، ومتفرّقات، وأنيط بدائرة الإجراء النظر في الأموال غير المنقولة التي جرى تحريرُها؛ وذلك لغايات عرضها للمزايدة لمدة شهر لقاء مبلغ لجهة منتفعة، وهذه الدائرة تُكملُ في مَهَمَّتِها عمل دائرة الأراضي (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 77، 78).

14- دائرة الأشغال العموميَّة: وتشمل نفقات المديرين، والمعاونين الفنيين، والمهندسين المعماريين، ومهندسي الطرق، ورئيس الكُتّاب، وَكُتّاب الحسابات والمخازن، والسواقين، والأذنة، والنقليات والسفريات، والإنارة والتدفئة، والقرطاسيَّة والمطبوعات، والآلاتال هندسيَّة، وأدوات الرسم، والأشغال العموميَّة، والترميم، والإيجارات، وصيانة الطرق والجسور، والآلات والتجهيزات، والمفتشين، والأبنية والجسور، ومتفرّقات.

15- دائرة اللوازم والمطبعة: وتشمل نفقات المديرين، والكُتّاب، ومرتّبي الأحرف، وعاملي الترقيم، والموزّعين، والأذنة، والعمّال، والإنارة والتدفئة، والقرطاسيَّة والمطبوعات، والأدوات والتجهيزات، وصيانة الآلات.

16- دائرة البريد والبرق: وتشمل نفقات المديرين، والمعاونين الفنيين، ومعاوني الحسابات، والكُاّتب والمترجمين، ومعاوني المهندسين، ورئيس الخطوط، والأذنة، ومديري مراكز البريد، والمأمورين، والسُّعاة، وَنُظّار المحطات، والإنارة الوتدفئة، والقرطاسيَّة والمطبوعات، واللوازم والتجهيزات، ومتفرّقات، ونقل البريد، والقومسيون (العمولة)، ووكلاء البريد، وصيانة الخطوط.

17- تحرير الأراضي: التخطيط.

18- مرتبات، بدل غلاء معيشة، علف وبدل حيوانات، ملابس، بدل استهلاك، إيجار أبنية، أرزاق مساجين،

تعويض عن الحيوانات، خدمات بيطرية، قرطاسيَّة ومطبوعات، تجهيزات، سروج، نقليات، أثاث، نقليات سكَّة حديد، إنارة وتدفئة، صيانة الأسلحة، نقليات السيارات، بدل سفر، صيانة موسيقى، صيانة هواتف، خدمات سريَّة، عائدات تقاعدات، نقل الماء، اللاسلكي بين العقبة وعمّان، إعانة للشيخ محمد أبو تايه، متفرِّقات، أجرة سكن، بدل خدم.

19- متفرِّقات: آلات كاتبة، خزائن حديديَّة، نقل النقود، حصة البنك الزراعي، عمولة بائع الطوابع، صنع أختام، حصَّة البلديات، عائدات تقاعد، للموظفين المُعارين، إعانات للشيوخ.

20- رئيس المعتمدين البريطانيين: رسوم المحاكم الإداريَّة والعشائريَّة، رسوم كتابة عدل، رسوم تسجيل أراضٍ، رسوم جوازات سفر، خدمات طبيَّة، خدمات بيطريَّة، رسوم المحاجر، تسجيل النفوس، رسوم التعليم وواردات المدارس، أثمان المطبوعات، ضريبة الإعلانات، رصيد بنك، متفرِّقات (البخيت وأبو الشعر 2019 ج 25: 103،77).

ويبيِّن الجدولُ الآتي نفقات الجهات المُنْفَقِ عليها خلال السنوات الماليَّة الواقعة بين 1926- 1939م (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 75، 100، 110، 146، 227، 229):

الجدول (1): الجهاتُ المُنْفَقُ عليها خلال السنوات الماليَّة الواقعة بين 1926- 1933م

الجهةُ المُنْفَقُ عليها	1927/ 1926	1929/1928	1930/1929	1931/1930	1932/1931	1933/1932
المقر الأميري	16220	16266	15610	13572	14020	14454
مرتَّبات المتقاعدين	1500	–	4500	4100	4750	5500
رئاسة الوزراء والداخلية	5894	–	4834	3927	3750	3837
إدارة المقاطعات	7604	–	7760	7195	7100	7070
نظارة العدلية	15589	–	15835	15490	15470	15817
المحاكم الشرعية	3151	–	3636	3809	3820	3815
وزارة المالية	16120	–	16276	15875	14700	14916
دائرة الجمارك والمكوس	4635	–	7476	7828	7420	7732
دائرة الصحة	9493	–	11099	11240	11530	12135
الحجر الصحي في معان	755	–	133	115	–	95
دائرة المعارف	18858	–	22350	23483	21700	23429
دائرة الزراعة والاحراج والبيطرة	4608	–	6516	6700	6250	6543
دائرة الآثار	7794	–	1879	2581	2650	2700
دائرة الأراضي	1946	–	10937	13464	13380	14140
دائرة الأشغال العمومية	28000	–	4350	16980	–	17500
دائرة اللوازم والمطبعة	1357	–	–	–	–	–
دائرة البريد والبرق	9243	–	19790	112365	12500	12952
تحرير الأراضي	3000	–	–	–	–	–

الجهةُ المُنْفَقُ عليها	1927/ 1926	1929/1928	1930/1929	1931/1930	1932/1931	1933/1932
متفرقات	9232	–	12107	10038	9358	8958
رئيس المعتمدين البريطانيين	17906	–	6888	6995	6450	6562
المجلس التشريعي	–	–	3616	4076	3780	3788
المؤسسة العسكرية (الشرطة، السجون، المخابرات، الجيش)	100778	–	99439	163674	111000	113668
دائرة النافعة	–	–	–	4631	18000	4540
دائرة تدقيق الحسابات	–	–	3445	3700	3400	3483
لجنة الإشراف على البدو	–	–	–	1502	1250	1266
لجنة تعيين الحدود	–	–		–	400	3000
الديون العمومية		–	590	590	590	591
قوة الحدود		–	23662	4700	30909	29815
سمو الأمير دائرة النافعة، والبرق، والسجون، فوق العادة	–	–	14375	7061	29010	9894
مكافحة الجراد	–	–	10000	12000	–	1000
المجموع (جنيه فلسطيني)	182,905	–	327103	465691	365558	354700

يلاحظ من خلال رصدنا لنفقات السنوات المالية لإمارة شرقي الأردن التي أوردتها الوثائق الهاشمية في الجدول أعلاه الفروقات بين كل سنة مالية وأخرى، من حيث انخفاض أو ارتفاع نفقات بعض فصول المواد (الجهة) المنفق عليها، وظهور مواد جديدة في بعض السنوات؛ ففي السنة المالية 1927/1926م تعددت أوجه الإنفاق؛ حيث توزَّعت المخصصات المالية على مرتَّبات الموظفين، والتقاعدات، والنقليات والسفريات، والقرطاسيَّة والمطبوعات، ومكافحة الأمراض والأوبئة كالملاريا، وشراء آلات هندسيَّة (البخيت وأبو الشعر 2019 ج 25: 83، 86، 88، 89)، أمّا السنة الماليَّة لإمارة شرقي الأردن لعام 1928/1927م، فلم يرد لها ذكر في الوثائق الهاشميَّة والصحف المعاصرة.

وفي السنة المالية التالية 1929/1928 لإمارة شرقي الأردن، تشير الوثائق الهاشمية إلى مخصصات المقر الأميري فقط في هذه السنة المالية؛ حيث ارتفعت مخصَّصات النفقات للمقر الأميري الذي خُصِّصَ له مبلغ (16266) جنيه؛ أي زيادة عن العام السابق بمقدار (46) جنيهًا، واستُحدِثَت وظائف جديدة في المقر الأميري، شملتها ميزانية 1929/1928م، ومن هذه الوظائف المستشار الخاص للأمير، وَخُصِّصَ له (420) جنيهًا، وَخُصِّصَ في هذه السنة مبلغ (36) للأذنة، وأُقرَّت في هذه السنة علاوة فرق العملة[18] للمقر الأميري بمقدار (24) جنيهًا، وكذلك علاوة فرق

[18] علاوة فرق العملة: العملة المدفوعة مقابل صرف العملات خصوصًا للعاملين في الداخل والخارج واختلاف قيمة العملة، فيجبي احتسابُ هذا الفرق ومراعاته في العملة والصرف، انظر البخيت، وأبو الشعر، الموازنات والعموميات، م25، قسم 1، ص 111.

العملة بمقدار (46) لحرس الأمير، التي ترتَّب عليها زيادة في المالية المخصَّصة للمقر العالي ولبعض الموظفين (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 111).

وشهدت السنة المالية 1930/1929 عجزًا في الواردات، وتقرَّر خلالها تأجيل الترفيعات للوظائف التي رفعت درجاتها حتى شهر نيسان، وانخفضت النفقات المالية للمقر الأميري في السنة المالية 1930/1929 عن السنة المالية السابقة؛ إذ بلغ مجموع النفقات (15610) جنيهات؛ أي بنقصان بمقدار (656) جنيهًا (الجريدة الرسمية 1932 ع332: 3، 4)، وَخُصِّصت نفقاتٌ على البرق والبريد، والتقاعدات والإكراميات، كما خُصِّصت نفقاتٌ تحت مسمّى (فوق العادة) لكل من: الآثار، والمعتمد البريطاني، وقوة الحدود، والأشغال العامة، والبرق والبريد والهاتف، والصحة العامة؛ حيث بلغ مجموعها (14300) جنيه فلسطيني (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 108)، وبلغ مجموع هذه النفقات (337810) جنيهات فلسطينية، وهذا يشير إلى وجود عجز في ميزانية إمارة شرقي الأردن بمقدار (10.840) جنيه فلسطيني، ويلاحظ من أوجه النفقات المخصَّصة حجم النفقات التي يتطلبها مجال الأشغال العامة، ويظهر من ذلك مدى مقياس النمو والبناء الذي شهدته إمارة شرقي الأردن خلال هذه المدة؛ حيث نلاحظ أن النمو والبناء في مسار متقدم من خلال حجم الإنفاق المتزايد، وأنه يسير نحو البناء والتطور، وكذلك حجم الإنفاق للمعارف الذي يدل على اهتمام الحكومة الأردنية بقطاع التعليم، ومن خلال تتبُّعنا للنفقات المخصَّصة للشرطة والدرك والسجون نلاحظ اهتمام الإمارة بملف الأمن وضبط الحدود للإمارة مع دول الجوار.

وكانت السنة المالية 1931/1930 لإمارة شرقي الأردن قد تميَّزت بانخفاض الإنفاق على بعض الجهات وازدياده على جهات أخرى؛ حيث انخفضت نفقات المقر الأميري في هذه الميزانية لتصبح (13572) جنيهًا، وكذلك نفقات العدلية بمبلغ (15490)، والنفقات المخصَّصة لرئاسة الوزراء (3927) جنيهًا، وكذلك النفقات المخصَّصة للمالية بمبلغ (15875)، وكذلك انخفض الإنفاق على المحجر الصحي في معان، وَخُصِّصَ له (115) جنيهًا، وأيضًا دائرة الآثار مبلغ (2581) جنيهًا، وانخفضت مخصصات الأشغال العامة التي خصص لها مبلغ (16980) جنيهًا، وطال انخفاض الإنفاق المعتمد البريطاني الذي خُصِّصَ له مبلغ (6995) (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 116، 120).

أما الجهات التي ارتفع الإنفاق عليها خلال هذه السنة المالية 1931/1930م، فهي: إدارة المقاطعات بمبلغ (7195) جنيهًا، والمحاكم الشرعية بمبلغ (3809) جنيهًا، ودائرة الجمارك بمبلغ (7828) جنيهًا، وأيضًا دائرة الصحة بمبلغ (11240) جنيهًا، وكذلك النفقات العامة وخصص لها (10038) جنيهًا، ودائرة المعارف بمبلغ (23483) جنيهًا، ودائرة الزراعة والإحراج والبيطرة (6700) جنيه (ملكاوي 2007: 478)، وَخُصِّصَ دائرة البريد والبرق والهاتف (112365) جنيهًا، ولدائرة الأراضي مبلغ (13464) جنيهًا، وارتفعت مخصصات المؤسسة العسكرية موزَّعة على الجيش العربي مبلغ (61249) جنيهًا، والشرطة مبلغ (85741) جنيهًا، والسجون مبلغ (13824) جنيهًا، والاستخبارات مبلغ (900) جنيه، وللحرس الأميري مبلغ (1960) جنيهًا، وبلغ مجموع نفقات المؤسسة العسكرية (163674) جنيهًا (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 116، 120).

وتميزت هذه السنة المالية 1931/1930م بتخصيص نفقات لجهات جديدة، منها: المجلس التشريعي الذي خُصِّصَ له (4076) جنيهًا، ودائرة النافعة التي خُصِّصَ لها مبلغ (4631) جنيهًا، وأيضًا دائرة تدقيق الحسابات مبلغ (3700) جنيه، ولجنة الأشراف على البدو مبلغ (1502) جنيه، وأُلغِيَت نفقاتُ بعض الدوائر التي كانت في موازنة 1927/1926، وهي دائرة اللوازم والمطبعة (البخيت وأبو الشعر 2020 م ج 25: 116، 120)، وأيضًا امتازت بإلحاق بعض أوجه

الإنفاق لمشاريع وخدمات تحسين البنية التحتية في الإمارة وفقًا لقانون الموازنة الخاص رقم (1) لعام 1932/1931م، مثل الطرق وترميم المدارس (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 236).

وفي المقابل شهدت السنة المالية 1933/1932م انخفاضًا بالنفقات عن السنة المالية السابقة بمقدار (10858) جنيهًا فلسطينيًّا؛ حيث لوحظ في هذه السنة حرص الحكومة للاقتصاد في النفقات بعد أن تراجعت إيرادات الإمارة السنوية في هذه السنة المالية عن سابقتها بفرق مقداره (1963) جنيهًا (الجريدة الرسمية 1935: 8، 9)، وأنفقت مخصصات مالية على مشاريع إنشاء وإصلاح الطرق البرية الداخلية والخارجية، مثل طريق القويرة – العقبة، والديسة –المدورة وشراء الآلات والأدوات (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 248)، ويبين الجدول الآتي الجهاتِ المُنْفَقَ عليها بين عامي 1933– 1939م (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 241، 295، 361، 362، 391):

الجدول (2): الجهاتُ المُنْفَقُ عليها خلال السنوات الماليَّة الواقعة بين 1933– 1939م

الجهةُ المُنْفَقُ عليها	1934/1933	1935/1934	1936/1935	1937/1936	1938/1937	1939/1938
المقر الأميري	13565	14582	15380	15708	15133	16645
مرتبات المتقاعدين	6000	7700	9000	10400	10400	12400
رئاسة الوزراء والداخلية	4010	4028	4113	4283	4849	4343
إدارة المقاطعات	10296	10338	10075	10109	10469	10718
نظارة العدلية	16578	16352	16792	16290	18085	20001
المحاكم الشرعية	3926	3962	3976	4019	4002	4183
وزارة المالية	11885	11369	11433	11754	12774	13004
دائرة الجمارك والمكوس	8026	8098	8467	8945	11798	13491
دائرة الصحة	12236	13090	14204	15476	15809	16198
الحجر الصحي في معان	95	–	–	–	2646	2703
دائرة المعارف	23974	34378	25123	24770	26443	27874
دائرة الزراعة والإحراج والبيطرة	7393	7589	8048	9470	10696	7338
دائرة الآثار	2736	2718	2810	2676	5372	2959
دائرة الأراضي	14744	15718	16331	16794	18191	26992
دائرة الأشغال العمومية	18000	18500	23231	20293	23411	24065
دائرة اللوازم والمطبعة	–	–	–	–	–	–
دائرة البريد والبرق	13634	14481	15112	16564	16236	17709
تحرير الأراضي		–	–	–	–	–
متفرقات	8767	9900	10017	9120	–	9170
رئيس المعتمدين البريطانيين	6619	–	–	–	–	–
المجلس التشريعي	3872	4081	3820	3773	3764	3782
المؤسسة العسكرية (الشرطة، السجون، المخابرات، الجيش)	145933	115884	117322	127749	123280	128297
دائرة النافعة	4613	4628	3724	4892	5372	6841
دائرة تدقيق الحسابات	3510	3635	3722	3917	4189	4181

الجهةُ المُنْفَقُ عليها	1934/1933	1935/1934	1936/1935	1937/1936	1938/1937	1939/1938
لجنة الإشراف على البدو	1216	1106	1112	872	–	–
لجنة تعيين الحدود	965	–	–	–	–	–
الديون العمومية	591	1664	2383	32241	32875	320
قوة الحدود	30715	39387	29654	30513	31419	30839
قوة الحدود، ودائرة النافعة، والبرق، والسجون، فوق العادة	19041	22368	28495	31395	61858	50895
مكافحة الجراد	–	–	–	–	–	–
المساحة الهدروغرافية	–	–	–	–	13000	24886
المشاريع العمرانية والأسعاف	–	20984	15034	46885	33000	43854
المجموع (جنيه فلسطيني)	392940	406548	399378	463357	515017	523688

يلاحظ في الجدول السابق أن السنة المالية لعام 1934/1933م في إمارة شرقي الأردن شهدت زيادة في الإنفاق على المؤسسة العسكرية من شراء للسيارات من نوع فورد، ومرتبات للمساعدين والكتبة، وأفراد دورية الصحراء، وأيضًا الإنفاق على شراء الأجهزة اللاسلكية، وإقامة خطوط تلفونية، وشراء أسلحة وذخائر، وتخصيص نفقات طارئة لقوة حدود شرقي الأردن؛ ويمكن تفسير ذلك بالتحديات الأمنية التي واجهت الإمارة (الجريدة الرسمية 1934: 3– 5)، وصدرت لغايات تحقيق ذلك خمسة قوانين خاصة لهذه السنة المالية في إمارة شرقي الأردن، وهذا يدل على النمو الملحوظ في المؤسسة العسكرية وظهور مهام جديدة للقوات المسلحة، وزيادة حاجاتها لمواكبة التطور وأحدث المستجدات (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 271، 275، 287).

وتميزت السنة المالية 1935/1934م بداية لعملية تحرير الأراضي وتسجيلها ضمن "سجلات التسوية" بحيث انتقلت ملكية الأرض من حالة المشاع التقليدية إلى التسجيل الفردي المباشر بعد مسحها من قبل مساحين يتبعون لدائرة الأراضي؛ لهذا نلاحظ صدور قوانين خاصة لتعيين مرتبات لوظائف المساحة، وقد استغرقت هذه العملية زمنًا وجهدًا، وتطلبت ميزانية كبيرة مقارنة بموازنة الإمارة (الجريدة الرسمية 1934 ع416: 367، 368)، كما شهدت سنة 1934م تخصيص مبالغ إضافية لمشاريع إسعاف وتشغيل البدو؛ بسبب حالة القحط وخاصة عند قبيلة بني حسن؛ حيث حرصت الحكومة عام 1934م على تأمين البذار الصيفي لقبيلة بني حسن، كما أعطيت المخافر اهتمامًا خاصًّا؛ حيث تضمنت القوانين الخاصة الملحقة بالموازنة مادة لشراء مؤونة لمخافر الصحراء، وخصصت مبالغ لمخافر الصحراء لشراء رؤوس الماعز لتأمين الإعاشة، وفي العام ذاته صدر قانون مؤقت للإنفاق على أشغال الطرق وعلى النواحي، والعشائر؛ لسد النقص في قطعان الماشية مع هبات للعشائر[19] الرُّحل لشراء المواشي لأعمال الحراثة، وهي إشارة واضحة إلى توجه الدولة نحو توطين العشائر الرحل التي كانت في سنوات القحط تعاني من فقدان مواشيها ومن الفاقة والجوع (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 73، 79، 84).

وتبيَّن من موازنة هذه السنة المالية دعم المؤسسات وعلى رأسها المؤسسات الصحية ومنها مستشفى السلط، ومن

[19] هبات العشائر: منح مالية خَصَّصَها الأميرُ عبدالله الأول للعشائر، وكانت تقتطع غالبًا من المساعدات البريطانية، يُنظر طريف 2018: 59.

الملحوظات التي استوقفتنا رصد مبلغ لزراعة النخيل في الأزرق من خلال حقل تجارب زراعي في الأزرق، وشراء ماكينات لاسلكي للمخافر البعيدة على الحدود، ومسح طريق السكة الحديدية بين حيفا وبغداد، كما أن موازنة هذه السنة المالية تضمنت رصد مبالغ لسداد مبلغ من القرض البريطاني عن سنة 1928/1927م؛ لإعانة منكوبي الزلازل المعروفة عام 1927م في الأردن، والأضرار التي لحقت بهم (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 87، 95، 102).

وتكررت في هذه السنة المالية القوانين المؤقتة لإصلاحات في الجمارك والمخافر والمدارس والطرق، والأبنية الحكومية التي كانت تحتاج للترميم من تأثير العوامل المناخية، مع اهتمام خاص بتحسين موارد المياه في شرقي الأردن، وأيضًا تخصيص مبلغ لتحسين حال سجن النساء في إربد، كما خُصِّصَ مبلغٌ لسمو الأمير عبدالله؛ لتسديد نفقات زيارته إلى بريطانيا (الجريدة الرسمية 1934 ع446: 367، 368)، ويبدو أن تأثير حالة القحط التي ضربت البلاد في مطلع الثلاثينيات استمر حتى مع محاولات الحكومة تحسين أحوال العشائر البدوية ومنحها البذار والمواشي؛ حيث صدر قانون مؤقت مع مطلع عام 1935م حذف بموجبه المبالغ المتعذَّر تحصيلها من بقايا القروض الزراعية الموزعة عام 1932/1931م وقيمتها (1379) جنيهًا فلسطينيًّا (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 99).

وأُنفِقَت في السنة المالية 1936/1935م مخصصات موزَّعة على عدة فصول، من أهمها التقاعدات، والتعويضات، والإيجارات، كما أُنفِقَت مبالغ مالية قدرها (8500) جنيه لإعادة إنشاء طريق السلط – جسر اللنبي، وإصلاح الخط البرقي الممتد من فلسطين إلى العراق، وتأسيس حقل للتجارب الزراعية (الجريدة الرسمية 1935 ع504: 510– 512)، وتنوَّعت المشتريات في هذه السنة المالية؛ حيث شملت شراء قطعان ماعز لمخافر البادية، وأسلحة للجيش (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 312).

ويلاحظ أن السنوات المالية بين عامي 1936–1939م شهدت ارتفاعًا كبيرًا في الإنفاق؛ إذ بلغت الزيادة في النفقات في السنة المالية 1937/1936م بمقدار (63979) جنيهًا فلسطينيًّا، وهو فارق كبير عن بقية الزيادات السابقة في موازنات إمارة شرقي الأردن التي كانت بمعدلات أقل من الزيادة السابقة.

ويؤكد ذلك ما شهدته السنة المالية لعام 1937/1936 من نفقات على مشروع حقل التجارب الزراعية، ومشتريات للسيارات، ومضخات المياه، ومولدات الكهرباء، والأسلحة، وقد أخذَ الجانبُ العمراني والعسكري الطابع الأبرز لهذه السنة المالية؛ حيث شملت إصلاحات للمدارس، وتجديد بناء جمرك الرمثا، وإصلاح لدار الحكومة، وإنشاء مستودعات للجمارك، وحفر آبار ارتوازية، وإنشاء الطرق مثل طريق السلط–جسر اللنبي، وطريق الموجب، وأعمال انشائية (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 264)، في حين كان الإنفاق على الجانب العسكري قد شمل تخصيص مرتبات (115) جندي، وشراء ألبسة عسكرية، وتجهيزات، وشراء سيارات من نوع فورد للجيش (الجريدة الرسمية 1936 ع 517: 410، 411).

وارتفع الإنفاق في السنة المالية 1938/1937م عن السنة المالية السابقة بمقدار (51660) جنيهًا فلسطينيًّا؛ حيث تعددت أوجه الإنفاق التي شملت مرتبات أطباء في دائرة الصحة، وإصلاح المنطقة الحرة في طريق بغداد، وبناء دائرة أراضي، ونفقات (فوق العادة) لتأمين البذار، ووقوع الزلازل، وتسجيل الأبنية والأراضي (الجريدة الرسمية 1938 ع 587: 109، 110)، ونفقات لِبَدَلات الإيجار، وأثاث للدوائر، وترميم القلاع، مثل قلعة وادي موسى (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 341).

وزادت النفقات في السنة المالية 1939/1938م عن السنة المالية السابقة بمقدار (8677) جنيهًا فلسطينيا؛ حيث ارتفعت نفقات المقر الأميري، ومرتبات المتقاعدين، والبرق والبريد، وإدارة المقاطعات، ووزارة العدلية، وخصصت نفقات

لمرتبات الكتبة وعدد من الجنود الإضافيين، وأجهزة لدائرة الصحة مثل شراء مبخرة، ونفقات للنقليات والسفريات (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 377).

2- واردات إمارة شرقي الأردن للسنة المالية 1926 - 1939م:

تعددت إيرادات إمارة شرقي الأردن للسنوات المالية بين عامي 1926- 1939م، ويبيّنُ الجدولُ الآتي مصادر إيرادات إمارة شرقي الأردن في السنوات المالية الواقعة بين 1926-1932م (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 102، 103، 225):

الجدول (3): مصادر إيرادات إمارة شرقي الأردن 1926-1932م

مصار الإيرادات	1927/1926	1930/1929	1931/1930	1932/1931
الجمارك والمكوس	52600	74000	76000	64000
رسوم الرخص والضرائب	144760	140560	135040	118100
رسوم المحاكم ومقبوضات	4500	25320	27370	24700
مبيعات أملاك الدولة	200	6150	5400	4700
الإعانات المالية	84573	40000	84000	119150
البرق والبريد والهاتف	–	11370	15310	12000
المستردات	–	29012	24695	0
الفوائد		1000	930	840
متفرقات		558	600	00
المجموع (جنيه فلسطيني)	286.633	327970	369345	348690

وفقًا لما تقدم من معلومات رقمية حول إيرادات إمارة شرقي الأردن، نلاحظ ارتفاع الإيرادات في السنوات المالية 1930/1929م و1931/1930م، وانخفاضها في السنة المالية 1932/1931م بانخفاض مقداره (20655) جنيهًا، كما نلاحظ أن مصادر دخل الإمارة محدودة، وأغلبها مصادر ذاتية، باستثناء الإعانات الخارجية، ومن أبرز هذه المصادر الجمارك، الرسوم والضرائب، ومبيعات أملاك الدولة، والإعانات، والبرق والبريد، والمستردات، البالغ مجموعها 286.633 جنيهًا فلسطينيًّا (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 103).

وشهدت السنة المالية 1930/1929م ارتفاعًا في واردات الإمارة، حيث بلغ مجموع إيراداتها (326970) جنيهًا؛ أي زيادة عن السنة المالية السابقة بقيمة (77337) جنيهًا فلسطينيًّا، وسجلت إيرادات الجمارك والمكوس بقيمة (74000) جنيهًا، والرخص والضرائب (140560) جنيهًا (ملكاوي 2007: 477)، ورسوم المحاكم والمكاتب (25320) جنيهًا، وإيرادات البرق والبريد والهاتف (11370) جنيهًا، والواردات من أملاك الدولة (4700) جنيه، والفائدة (1000)، وبيع أملاك الدولة (450) جنيهًا، وإيرادات استرداد نفقات قوة الحدود (24012) جنيهًا، وإعانة من الحكومة البريطانية (40000) جنيه، واسترداد نصف نفقات مكافحة الجراد (5000) جنيه (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 107)..

واستمر الارتفاع في الإيرادات للسنة المالية 1931/1930م؛ إذ ارتفعت إيرادات المحصلة من الجمارك بقيمة (76000) جنيهًا، ورسوم الرخص والضرائب (135040) جنيهًا (الجريدة الرسمية 1931ع 420: 7، 10)، ورسوم

المحاكم والمقبوضات (27370) جنيهًا، وإيرادات أملاك الدولة (5400) جنيه، والإعانات المالية (84000) جنيهًا، وإيرادات البرق والبريد والهاتف (15310) جنيهات، والمستردات (24695) جنيهًا، ومتفرقات (600) جنيه، ومن الإيرادات الجديدة الفوائد (930) جنيهًا (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 176).

في المقابل كانت إيرادات إمارة شرقي الأردن منخفضة في السنة المالية 1932/1931م عن السنة المالية السابقة بقيمة (20655) جنيهًا، ومن الأسباب التي أدت لحدوث هذا الانخفاض في مالية الإمارة انخفاض إيرادات الجمارك والمكوس، ورسوم الرخص والضرائب، ومبيعات أملاك الدولة، وإيرادات البرق والبريد والهاتف، وتعطينا هذه المعطيات مدى حجم النشاط الاقتصادي للأمارة في السنة المالية 1932/1931م الذي يبدو أنه شهد انخفاضًا في النشاط التجاري وقطاع النقل والمواصلات [20] (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 233). ويبيّنُ الجدولُ الآتي مصادر إيرادات الإمارة بين عامي 1932– 1939م (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 241، 242، 297، 352، 353، 391) (الجريدة الرسمية 1939 ع621: 8، 12):

الجدول (4): مصادر إيرادات إمارة شرقي الأردن 1932–1939م.

مصار الإيرادات	1933/1932	1934/1933	1935/1934	1936/1935	1937/1936	1938/1937	1939/1938
الجمارك والمكوس	62500	70800	80000	83350	108780	106400	128000
رسوم الرخص والضرائب	135300	135050	130000	123572	94940	131820	133000
رسوم المحاكم ومقبوضات	28200	31150	31250	31200	36730	40133	44472
مبيعات أملاك الدولة	4450	4450	5000	4800	5100	2000	88000
الإعانات المالية	96067	98795	100625	103651	87970	158935	192337
البرق والبريد والهاتف	15240	13000	13355	13380	13520	15120	18120
المستردات	–	–	–	–	–	–	–
الفوائد	1090	800	1470	1180	360	1090	470
متفرقات	3880	7550	9514	12940	17940	11340	6470
المجموع	346727	361595	371214	374073	365340	466838	610869

يلاحظ في الجدول السابق أن الإمارة عانت من مشكلات وتحديات اقتصادية انعكست على ماليتها، وهذا يتضح من خلال استمرار انخفاض إيرادات الموازنة في السنة المالية 1933/1932 عن إيرادات السنة المالية السابقة، وفي السنة المالية 1934/1933م عادت إيرادات الإمارة للارتفاع كسابق عهدها في السنوات المالية السابقة.

[20] وثيقة رقم (27/149) جدول إيرادات الإمارة، أنظر البخيت وأبو الشعر، مج 25 ، 2019، ق 1: 233.

ونلاحظ تعافي مالية إمارة شرقي الأردن في السنوات الواقعة بين 1934–1939م بالرغم من انخفاض قليل في موازنة عام 1937/1936م؛ حيث نلاحظ ازدياد الإيرادات الذي يعكس نمو الاقتصاد في الإمارة، وتحسن مصادر دخلها من الجمارك، والرسوم، وازدهار حركة مبيعات أملاك الدولة، وازدياد الإعانات الذي انعكس إيجابًا على مالية الإمارة خلال المدة الواقعة بين 1934–1939م.

رابعًا: العلاوات

مدَّتنا الوثائق الهاشمية بمعلومات قيمة عن نفقات وإيرادات إمارة شرقي الأردن، ولوحظ خلال تتبُّعنا لنفقات السنوات المالية للإمارة إدراج ما يسمّى بالعلاوات في الموازنات المالية بعد عام 1928م؛ حيث كانت علاوات فرق العملة والشخصية وغلاء المعيشة مدرجة في موازنات إمارة شرقي الأردن بعد عام 1930م، أما علاوة الميدان (موقع العمل) استحدثت عام 1937م. ويبيّنُ الجدولُ الآتي أبرز هذه العلاوات (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 116، 120) على النحو الآتي:

الجدول (5): العلاوات في إمارة شرقي الأردن

العلاوة	الجهات التي تشملها هذه العلاوة	مقدارها سنويًا بالجنيه
فرق العملة	الأمير، حرس الأميري	24، 38
	رئاسة الوزراء	41
	إدارة المقاطعات	28
	وزارة العدل	48
	المحاكم الشرعية	55
	وزارة المالية	116
	الجمارك	45
	الصحة	58
	المعارف	21
	الزراعة والبيطرة والاحراج	26
	دائرة الآثار	25
	دائرة النافعة	30
	دائرة البرق والبريد والهاتف	31
	دائرة الأراضي	40
	الجيش والشرطة والسجون والحرس الأميري	938
	المعتمد البريطاني	21
شخصية	رئيس الوزراء	100
	ضابط حرس	73
	طبيب المحجر	12

العلاوة	الجهات التي تشملها هذه العلاوة	مقدارها سنويًا بالجنيه
	الجيش والشرطة والسجون والحرس الأميري	176
غلاء معيشة	الجيش والشرطة والسجون	881
	المعتمد البريطاني	331
الضباط	الحرس الأميري	73
ميدان	الأطباء	48
	السواقين	9
بائعو الطوابع	بائعي الطوابع	–

أما الإكراميات والمكافآت فقد أدرجت في موازنة 1931/1930 لموظفي الجمارك والتي قدرت بـ (350) جنيهًا؛ وذلك لأهمية الدور الذي يقومون به في مراقبة أعمال التهريب وعدم تلقي الرشاوى عند المعابر.

خامسًا: المشاريع التنموية التي رفدتها ماليَّة إمارة شرقي الأردن 1926–1939م

اهتمت حكومة شرقي الأردن في إدارتها للسنوات المالية بأن تخصص مبالغ لمشاريع تنموية ترفد وتعزز الحياة الاقتصادية والاجتماعية بتوفير مصدر للدخل، وفرص عمل، بل إننا نجد بعض المشاريع التنموية يجري إدراجها في قوانين الميزانية الخاصة؛ لِتُخَصَّصَ نفقاتٌ لها، وقد تعددت أنواع هذه المشاريع، ومن أبرزها:

أولًا: مشاريع النقل، حيث خصصت نفقات في قانون الميزانية المؤقت رقم (6) لعام 1931م لإنشاء خط برق من ذيبان إلى الكرك بتكلفة (500) جنيه فلسطيني (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 181).

ومن مشاريع النقل فتح طريق بين الطفيلة والشوبك ومعان؛ حيث خصص مبلغ مقداره (2000) جنيه فلسطيني، الذي استوجب إصدار قانون ميزانية خاص رقم (7) لسنة 1931م (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 184)، كذلك خصص مبلغ مقداره (50) ليرة لفتح طريق العرضة– داميا من قانون الميزانية الخاص رقم (9) لسنة 1932م (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 203)، كما واصلت حكومة شرقي الأردن في دعم مشاريع النقل؛ حيث خصصت مبلغ مقداره (736) جنيهًا لتنظيف الطرق، وشق طريق الكرك– الطفيلة–الشوبك، وفتح طرق القرى (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 236).

واستمرت مساعي الحكومة المالية في تخصيص النفقات على مشاريع خدمية في كل سنة مالية كتحسين خدمات النقل والمواصلات؛ ففي مالية عام 1933/1932 خصص مبلغ (6426) جنيهًا لشق طريق القويرة – العقبة، وقويرة – رأس النقب، وكذلك الطريق من الديسة إلى المدورة (ملكاوي 2007: 478)، وتنظيف طريق بغداد، وطريق الطفيلة – وادي الحسا، وطريق الكرك– البحر الميت، وساعد في تخصيص هذا الإنفاق على هذه المشاريع هو زيادة الإعانة البريطانية لمالية إمارة شرقي الأردن (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 247).

وفي عام 1933م جرى تخصيص مبلغ مقداره (250) جنيهًا لترميم جسر الزرقاء (طريق جرش)، وكذلك إنشاء جسر الجربعة ضمن موازنة عام 1936م (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 276، 348)، ومن مشاريع النقل فتح طريق باعون – عين التيس، وطريق دامية – كريمه، وإنشاء طريق لمكاتب دائرة الاراضي في عمان، وإنشاء جسرين على امتداد طريق السلط– دامية (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 405)، وكذلك إنشاء طريق السلط – جسر الملك

الحسين، وتحسين طريق حمامات ماعين (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 117).

ثانيًا: مشاريع الاتصالات: انطلاقًا من حرص إمارة شرقي الأردن في تحسين جودة الاتصالات لمؤسساتها الأمنية، خصصت حكومة إمارة شرقي الأردن في ميزانيتها نفقات لإقامة خطوط تلفونية للأمن العام مقدارها (2140) جنيهًا (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 276).

ثالثًا: مشاريع الصحة: خصصت الحكومة الأردنية في ماليتها لمشاريع القطاع الصحي، ومنها إنفاق مبلغ (400) جنيه لإقامة حواجز وتوسعة المحجر الصحي بتجهيز محطات له في معان، وقد خصص له في قانون الموازنة الخاص رقم (5) لعام 1932م (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 115).

وخصص في السنة المالية 1934/1933 مبلغ مقداره (1112) جنيهًا لمشروع الإسعاف، وتدريب عدد من المسعفين، كما خصص من موازنة عام 1937/1936 مبلغ (350) جنيه لمكافحة الملاريا في الطفيلة، ووادي موسى (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 267).

رابعًا: مشاريع التعليم: تخصيص مبالغ لترميم مدارس (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 236)، وبهدف دعم الإمارة بالكفاءات العلمية، خصص مبلغ من السنة المالية 1934/1933م مقداره (277) جنيهًا؛ لإيفاد أربعة طلبة إلى مدرسة قادوري الزراعية، كما جرى شراء ماكنات لتدريب الطلبة في مدرسة الصناعة في عمان بكلفة مقدارها (400) جنيه فلسطيني، وعمل ورشة طيران للمدرسة ذاتها بكلفة (120) جنيهًا فلسطينيًّا (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 276).

وشملت المشاريع الحكومية إصلاح أبنية المدارس، فقد خصصت نفقات لإصلاح مدرسة ذكور الكرك، وذكور إربد، وتخصيص إعاشة لمدرسة الصناعة في عمان مقدارها (180) جنيهًا، كما خصصت مبالغ لترقية المعلمين وفق درجات موزعين عليها مقدارها (253) جنيهًا فلسطينيًّا (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 117).

خامسًا: البناء والتعمير: اهتمت إمارة شرقي الأردن بإرساء الأمن، وضبط الحدود؛ ففي السنة المالية 1933 /1934م خصص مبلغ مقداره (900) لبناء مخفر في وادي رم (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 276)، وفي إطار مساعي حكومة الإمارة في تحسين البنية التحتية للتجارة الدولية، وتوسيع نطاق خدماتها، خصصت مبلغ مقداره (3900) جنيه فلسطيني لصيانة المنطقة الحرة في الحدود الأردنية – العراقية، وبناء دائرة الأراضي (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 317).

وأولت إمارة شرقي الأردن عناية في الآثار؛ فقامت في عام 1937م ببناء قلعة في وادي موسى، وخصص لها لأجل ذلك مبلغ (1050) جنيهًا فلسطينيًّا (ملكاوي 2007: 478).

سادسًا: مشاريع الزراعة: في السنة المالية 1933 /1934م خصص مبلغ مقداره (300) جنيه لشراء غراس نخيل بهدف زيادة المساحات الخضراء في الإمارة وإنتاج التمور (البخيت وأبو الشعر 2019 مج 25: 276)، وفي إطار سعي وزارة الزراعة لإمارة شرقي الأردن إلى زيادة المساحات الزراعية في الإمارة جرى شراء بذور في عام 1934م، وتخصيص نفقات لإنشاء حقل تجارب زراعية جنوب عمان بكلفة مقدارها (3789) جنيهًا من ميزانية عام 1938/1937م (البخيت وأبو الشعر 2019 مج 25: 325).

ونفذ مشروع تضمن زراعة الحبوب في حدائق المدارس كتجربة لأنواع معينة من هذه الحبوب، وملاءمتها للزراعة، والمناخ (إدارة المعارف 1934: 7) وأنشئت مشاريع لتربية الدواجن بأنشاء الغرف في المدارس الزراعية، مثل مدرسة

حوارة، وذلك لاختيار الأنواع المناسبة من الدواجن، والبيئة المناسبة (إدارة المعارف 1934: 9).

سابعًا: مشاريع المياه: دعت الحاجة في إمارة شرقي الأردن إلى الاهتمام بتحسين الموارد المالية، وحفر الآبار وإصلاحها؛ حيث شرعت حكومة شرقي الأردن في عام 1934م بتحسين موارد المياه بكلفة مالية مقدارها (4000) جنيه فلسطيني، واستكمل العمل على تحسين الموارد المائية بحفر الآبار الارتوازية في الصحراء بكلفة مقدارها (561) جنيهًا، وتوفير وسائل للري، وكذلك إجراء تحريات هيدروغرافية، ومسحات ميدانية بكلفة مالية مقدارها (500) جنيه (البخيت وأبو الشعر 2019 مج 25: 307، 332، 355، 382).

وفي السنة المالية 1935/1934م خصص مبلغ (50) للإنفاق على إنشاء سد لحجز المياه في حديقة الباقورة (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 191)، وفي عام 1936م خُصِّصَ مبلغ (750) جنيهًا لتحسين موارد مياه قضاء الطفيلة، والشراه، وأراضي الحويطات في معان (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 267).

ثامنًا: مشاريع الطاقة: عقدت حكومة إمارة شرقي الأردن اتفاقًا مع حكومة فلسطين 1928/9/26م تضمن نقل البضائع الأردنية عبر الأراضي الفلسطينية دون دفع رسوم جمركية، كما منحت الحكومة مشروع امتياز روتمبرغ (Rutenberg) لاستغلال مياه نهري الأردن واليرموك لتوليد الكهرباء (جريدة الشرق العربي 1928ع 201: 4).

تاسعًا: تحرير الأبنية وتسجيل الأراضي: خصص في قانون الميزانية الخاص رقم (6) لسنة 1933– 1934م مبلغ (500) جنيه فلسطيني لتغطية نفقات تحرير الأبنية والمسقفات داخل مناطق البلديات في معان والكرك والطفيلة (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 73).

سادسًا: القوانين المالية الخاص (المؤقتة) في إمارة شرقي الأردن:

كانت الإدارة المالية عند ظهور حاجة للإنفاق على جهة معينة غير مدرجة في مشروع قانون الموازنة تُخَصِّصُ مبلغًا للإنفاق عليها من الوفر العام؛ فمثلًا خصص مبلغ مقداره (108) جنيهات فلسطينية للإنفاق على النقليات والسفريات للمجلس التشريعي (الجريدة الرسمية 1935 ع479: 7، 9)، وأيضًا من الأمور التي لوحظت في الإدارة المالية عند ظهور زيادة في بعض المبالغ المخصصة للإنفاق أن يجري إدراجها في فصل (فوق العادة) إذا لم يحتج إليها في مشروع الموازنة التالية ضمن فصل المستردات (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 264، 268).

وعند إصدار قوانين الميزانية الخاصة والمؤقتة يجري التنسيب بالقانون الخاص من قبل رئاسة الوزراء إلى رئيس الديوان الأميري لعرضه على سمو الأمير عبد الله الأول للمصادقة عليه، دون مروره على المجلس التشريعي، ويجري التعريف بالقانون الخاص برقم مكوَّن من أربع خانات، إضافة إلى ترتيب القانون الخاص بين القوانين الخاصة في السنة المالية الواحدة (الجريدة الرسمية 1936ع 542: 122، 123).

ويصدر خلال السنة المالية الواحدة عدة قوانين خاصة (مؤقتة) التي تجيز الصرف من الموازنة العمومية؛ لتلبية نفقات إضافية في مختلف أوجه الإنفاق، فمثلًا صدرت خمسة قوانين خاصة لسنة 1931 و1933م تناولت نفقات للجيش، وإنشاء مخافر، وتعويضات، ومرتبات، ونفقات قرطاسية، وحصة البلديات من الضرائب (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 292).

ومن الأسباب الموجبة لإصدار قانون الميزانية الخاص (المؤقت) لسنة مالية معينة:

1– تغطية مرتبات التقاعد للموظفين المحالين للتقاعد.

2– التعويضات: دعت الحاجة إلى دفع تعويضات بسبب الاستغناء عن الموظفين غير الأردنيين.

3- نفقات إضافية للقرطاسيَّة؛ بسبب الحاجة لطباعة محاضر الجلسات للمجلس التشريعي، ومطبوعات لجنة الأشراف، وإضبارات لدائرة الأراضي (الجريدة الرسمية 1938ع 584: 26، 27).

4- نفقات إضافية للبلديات (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 260).

5- نفقات فوق العادة لإنشاء مخافر مثل بناء مخفر للشرطة في جسر دامية، وبناء مخفر في الأزرق.

6- تحصين المخافر أو تأهيل الجسور والعبّارات وتجهيز الطرق (ملكاوي 2007: 477).

7- تعيين موظفين من المعلمين والمعلمات والقضاة.

8- وجود مخصصات وواردات جديدة لم تكن أدخلت من قبل، وإحداث وظائف جديدة، وإلغاء وظائف مقررة، وتعديل مخصصات كانت موضوعة لبعض أقسام النفقات بالزيادة أو التخفيض (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 168، 171).

9- نقل مبالغ نفقات مخصصة لجهة معينة إلى جهة انفاق أخرى، فمثلًا في قانون الميزانية الخاص رقم (3) لعام 1932- 1933 أقر نقل مبلغ (260) جنيهًا المخصص لصيانة السيارات في الجيش العربي إلى بند (فوق العادة) (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 260).

ومن الأمور التي تستوجب إصدار قانون الميزانية الخاص المؤقت تأخُّرُ صدور قانون الميزانية، وحتى يتسنّى إعطاء ترخيص بأنفاق بعض المبالغ عن مواد تزيد على المواد المذكورة في ميزانية السنة المالية السابقة المصدقة، وأيضًا الحاجة إلى مخصصات مالية لتغطية أجور الموظفين والنقل، ومعالجة مرضى الحكومة، وصيانة الطرق، والأبنية (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 262، 269).

سابعًا: تقدير الموقف المالي:

برز تطور في الإدارة المالية في إمارة شرقي الأردن في عام 1934م؛ إذ بدأنا نشهد تقييم موقف الموازنة المالي ومراجعته (النفقات والإيرادات) من قبل وزارة المالية، وتقدير التوقعات لأخذ التدابير اللازمة لتفادي أية عجز أو نقص في الإيرادات لبعض الدوائر الرسمية للإمارة؛ فمثلًا اطلعت رئاسة الوزراء على التقرير الذي وضعه المستشار المالي المتضمن بيان تقديري عن موقف الحكومة المالي للسنة المالية 1935/1934م، الذي أشار إلى "لفت نظر رؤساء الدوائر إلى وجوب بذل جهودهم لإيجاد وفر مالي في مخصصات دوائرهم بنسبة 3% من مجموع فصول المخصصات لدائرته"، واستثنت كلًّا من: (المقر الأميري، والديون، والمجلس التشريعي، والتقاعد، والنفقات العامة، ولجنة البدو، وفوق العادة) من إيجاد الوفر العام، وألزم كل رئيس دائرة مسؤوليته من التقصير في إيجاد الوفر العام (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 153).

وقدرت وزارة المالية للسنة المالية 1939/1938م الموقف المالي للديوان الأميري في كتاب مرسل من مدير الخزينة في وزارة المالية نصه: "أرجو أن تبعثوا من شهر كانون الثاني من عام ١٩٣٩م بيانًا يشتمل على ما يبدو ومن الممكن تحققه من الوفر أو الحجز في صرفيات دائرتكم بالنسبة لميزانية السنة المالية الحاضرة وآخر يشتمل على ما يمكن أن يتحقق من الزيادة أو النقص، في الواردات التي تجبى بواسطتكم" (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 430).

وجرى الأمر بعد تقدير الموقف المالي توجيه وزارة المالية لرئيس الدائرة القيام بعدة خطوات، هي:

1- أن يعيَّن الوفر أو العجز في ما يتعلق بالرواتب بالنسبة لكل مادة على حدة لا لمجموع المواد كما اتُّبع في السنين السابقة.

2- أن تعيَّن أسبابُ الزيادة أو النقص بصورة واضحة مختصرة في الحقل الخاص من الجدول وذلك بالنسبة إلى كل مادة، وألا يتأخَّر ورود الجداول عن الأجل المضروب (البخيت وأبو الشعر 2019 ج 25: 430).

ثامنًا: المشكلات الماليَّة

كانت أبرز مشكلات الإدارة المالية في إمارة شرقي الأردن محدودية إيراداتها المالية، ومن تحدياتها الأزمة المالية في عام 1929/1928م، التي تمثلت في نقص ضريبة الأعشار، الأمر الذي استدعى تشكيل لجنة لدراسة حالة المنطقة الاقتصادية توصلت إلى حدوث نقص في ضريبة الأعشار بقدر (7000) جنيه؛ فلجأ المجلس التنفيذي إلى خطة استدراكية، تمثلت في إعداد لائحة استدراك للحصول على الوفر العام من بعض المواد، كالحصول على زيادة في الجمارك والواردات الأخرى بمقدار (7500) جنيه، ووفر عام في صرفيات أخرى مقداره (1500) جنيه، والألفان يُحَصَّلان من الصحة والتشريع، والآثار، والأشغال العامة، وفوق العادة، والمساحة (الجريدة الرسمية 1928 ع 202: 31).

ومن المشكلات ملاحظة حكومة إمارة شرقي الأردن عام 1934م طلب رؤساء الدوائر إحداث تغييرات في أرقام مخصصات الميزانية التي تشتمل عليها الموازنة؛ حيث يشغل ذلك دوائر عديدة، فضلًا عن عدم اتفاقه مع الأصول المالية الصحيحة، وعما يحدث من مواجهة صعوبات جمَّة في ضبط الحسابات على الوجه المرغوب فيه، وما يترتَّب من التذمُّر والشكوى في المجلس التشريعي، وتعود هذه المشكلة لأمرين:

1- تسرُّع رؤساء الدوائر في تغيير أرقام الميزانية.

2- عدم دراسة المشاريع جيِّدًا لدى رؤساء الدوائر، وهذا أثر في عدم مصداقية اقتراح المبالغ اللازمة لمشاريعهم وتقلُّبها بين الحين والآخر (البخيت وأبو الشعر 2019 ج 25: 96).

تاسعًا: الضرائب والرسوم

تعددت أنواع الضرائب والرسوم في الإمارة التي شكلت موردًا مهمًّا، خصوصًا أنها من الموارد الداخلية المهمَّة لماليَّة الإمارة، وكانت على النحو الآتي:

1- الجمارك والمكوس: بلغت إيرادات الجمارك من سوريا (12000) جنيهًا، وإيرادات الجمارك من فلسطين (18950) ومراجعة، ورسوم الواردات المستوفاة محلها (13000) جنيه، ورسوم على التبغ والتنباك والنشوق (7000) جنيه، ورسوم عن المشروبات الروحية (1000) جنيه، ورسوم الملح (500) جنيه، ورسوم أرضية (150) جنيهًا، وبلغ مجموعها (52600) جنيه.

وأدرجت رسوم جديدة في السنة المالية 1937/1936م من أبرزها: رسوم المعاينة، ورسوم بدل احتفاظ، ورسوم البترول المفصول عن الكبريت، ورسوم أوراق السجائر (البخيت وأبو الشعر 2019 ج 25: 180، 241).

2- رسوم الرخص والضرائب: واستوفت الرسوم من رخص المحامين (50) جنيهًا، ورسوم على رخص النقل (1000) جنيه، ورخص الإحراج والمقالع (الأحجار) بقيمة (500) جنيه، ومن الرسوم الأخرى طوابع الواردات (3500) جنيه، ورسوم الطوابع الحجازية (3000) جنيه، والغرامات (1500) جنيه، ورسوم المرور على جسر اللنبي والبحر الميت (2500) جنيه (البخيت وأبو الشعر 2019 ج 25: 180)، ورسوم رخص الصناعات، والأطباء والصيادلة، ورخص بيع المشروبات الروحية، وبيع التبغ، رسم عود الحرث ذي الخمس قطع (5) قروش مصرية، ورسم الكلس المصنوع بمقدار (100) كيلو قرشان (البخيت وأبو الشعر 2019 ج 25: 241).

أما الضرائب، فمن أبرزها ضريبة المشروبات الروحية (150) جنيهًا، وإيرادات أخرى (الألعاب وصيد الأسماك، وكتاب الاستدعاءات) بقيمة (60) جنيهًا (ملكاوي 2007: 478)، واستوفت إيرادات من ضريبة على الأغنام والماعز بقيمة (35000) جنيه، وضريبة الأبل بقيمة (3000) جنيه، وضريبة الأراضي والمسقفات (30000) جنيه، وضريبة التمتع (2500) جنيه، وضريبة الطريق (7000) جنيه، والأعشار بقيمة (55000) جنيه، وقد بلغ مجموع رسوم الرخص والضرائب (134760) جنيهًا (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 180).

واستحدثت ضرائب جديدة في عام 1936م، منها ضريبة الدخل التي تفرض على الدخل المالي، وضريبة الأراضي الجديدة التي فرضت على معاملات البيع والشراء ونقل الملكيات العقارية (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 241).

3- رسوم المحاكم والمقبوضات عن خدمات معينة: واشتملت على رسوم المحاكم المدنية (النظامية) البالغة (3500) جنيه، ورسوم المحاكم الشرعية (1000) جنيه.

4- الضرائب المستوفاة من العشائر منذ العهد العثماني: وهي ضرائب فرضتها الدولة العثمانية على العشائر، وفي عهد إمارة شرقي الأردن جرى تعديل الضرائب المطلوبة من هذه العشائر بعد أن باع قسم كبير من العشائر الأراضي منذ زمن (جريدة الشرق العربي 1926ع 131: 2)، فمثلًا جرى تعديل الضرائب المفروضة على بعض عشائر الخريشه والجلامدة، والأغوات، على النحو الآتي:

أ- عشيرة الخريشه: جرى التعديل على الضريبة من 84630 إلى 43500 جنيه فلسطيني.

ب- الجلامدة: جرى التعديل من 83555 إلى 36000 جنيه فلسطيني.

ج- الأغوات: جرى التعديل من 86020 إلى 39500 جنيه فلسطيني (البخيت وأبو الشعر 2019 م ج 25: 180).

وجاء هذا التخفيض في مقدار الضرائب المطلوبة من العشائر لتشجيعها على دفع المبالغ المترتّبة عليها.

عاشرًا: الأجور

ارتفعت الأجور في مرتبات الموظفين في مختلف القطاعات في إمارة شرقي الأردن؛ حيث شهدت السنة المالية في إمارة شرقي الأردن 1938/1937 ارتفاعًا في أجور موظفي بعض القطاعات، مثل بعض أجور موظفي القطاع الصحي. ولتوضيح ذلك يعطينا المخطط البياني الآتي مقارنة بين الأجور لبعض الوظائف الحكومية في السنة المالية 1927/1926م والسنة المالية 1938/1937م على النحو الآتي:

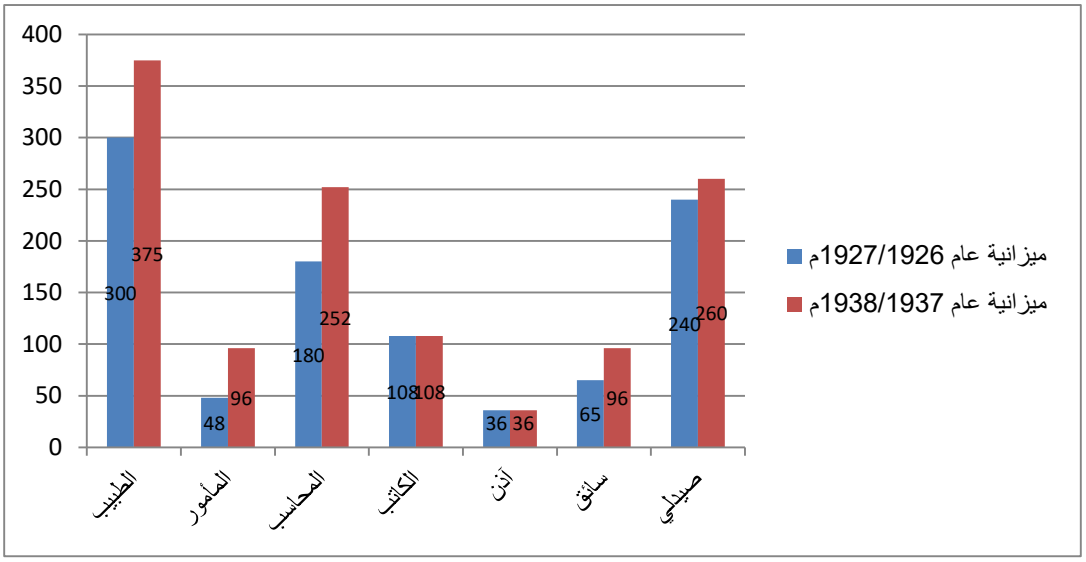

الشكل (1): أجور موظفي الصحة في ميزانية عام 1927/1926 و1938/1937م

(البخيت وأبو الشعر 2019 مج 25: 82، 323).

يلاحظ في الشكل البياني السابق لأجور موظفي الصحة في إمارة شرقي الأردن في السنة المالية 1927/1926 و1938/1937م ارتفاع الأجور السنوية للطبيب، والصيدلي، والمحاسب، والمأمور، في حين تساوت أجور بعض الوظائف، منها: الكاتب، والأذن.

وفي ما يخص الفروقات في الزيادات نلاحظ أن الطبيب ارتفعت أجره بزيادة مقدارها (75) جنيهًا، ثم يليه أجر المحاسب بزيادة مقدارها (72) جنيهًا، ثم المأمور بزيادة مقدارها (48) جنيهًا.

الخاتمة:

توصَّلت في هذه الدراسة إلى عدة استنتاجات مهمَّة، على النحو الآتي:

1- تبيَّن في الوثائق الهاشمية أن رئيس النظار (الوزراء) ومعه المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) الذي ضم كلًّا من: مدير المعارف، ومدير النافعة، ومحافظ الآثار، وقاضي القضاة، وناظر العدلية، والسكرتير العام للمجلس، هم الذين يقرون الميزانية التي تصلهم من خلال الدوائر، ويسيرون فيها وفق الآليات بعرضها بعد إقرارها من المجلس على المجلس التشريعي لإقرارها، ثم تصل النسخة إلى سمو الأمير عبدالله بن الحسين للموافقة عليها وصدور الإرادة.

2- كان المجلس التنفيذي يلجأ لإصدار العديد من القوانين الخاصة المؤقتة خلال السنة المالية الواحدة، وتصل لغاية (12) قانونًا مؤقتًا، التي لا تنشر في الجريدة الرسمية، وهي قوانين مكملة للقانون الرئيس، وفيها الإجابة عن كيفية تطبيق الميزانية حتى نهاية السنة.

3- وجدنا أن مالية إمارة شرقي الأردن لم تكن تعاني عجزًا كبيرًا في فترة العشرينيات رغم شح الإمكانات، وكان من سياسات الحكومات الأولى عدم تعيين موظفين، والاكتفاء بمن كانوا يقومون بالأعمال، وفي المقابل بدا العجز المالي واضحًا في العقد الثالث من القرن العشرين؛ أي الثلاثينيات.

4- كانت ميزانية الجيش والدرك والأمن محدودة ومتوازنة مع الموازنة المالية، في المقابل كان لدائرة النافعة نصيب واضح في تأهيل الجسور والعبارات وتجهيز الطرق.

5- أمدَّتنا الوثائق الهاشمية بمعلومات عديدة حول أعداد الموظفين، وأجورهم، وكوادر الدولة بالتفاصيل، وأعداد المشاريع المنفذة في السنة المالية، الأمر الذي عكس تطورها في قطاع الخدمات، ونموها العمراني.

6- تبيَّن في هذه الدراسة وجود غياب في تقدير الموقف المالي حتى عام 1938م؛ حيث اتضح لحكومة شرقي الأردن وجود خلل في إدارتها المالية، واعتمدت في عرفها المالي ما يُعرف بتقدير الموقف المالي.

7- كانت تظهر حاجات طارئة تقتضي تخصيص نفقات لها، مثل إنشاء طرق، ودفع رواتب، وَبَدَلات الإيجار، وقروض لمشاريع البلديات، ومكافحة الجراد، ومشاريع تنموية ضرورية.

إن ازدياد نفقات الدولة وإيراداتها مع كل سنة مالية جديدة قد عكس التطور والنمو الذي شهدته إمارة شرقي الأردن، وما رافق ذلك من ظهور أوجه إنفاق ومصادر دخل جديدة.

ملحق: نماذج من الوثائق الهاشميَّة

٣٤- وثيقة رقم (٣٥ و ٣٤/٢٧)

نحن عبدالله بن الحسين أمير شرق الأردن .

بما أننا رأينا أستنادا للمادة (٣٩) من القانون الأساسي وبعد الأطلاع على تنسيب المجلس التنفيذي ان المصلحة العامة تقضي بأعلان نفاذ القانون الآتي بدون نشر مشروعه مدة شهر واحد كما تقضي به المادة المذكورة .

وبناء على ما قرّره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١ رمضان سنة ١٣٤٨ و ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٠ .

نصادق بمقتضى المادة (١٩) من القانون الأساسي على هذا القانون ونأمر بأصداره فورا : ـ

(قانون ميزانيّة (١٩٢٩ـ١٩٣٠) لسنة ١٩٣٠)

أسم القانون ١ ـ يسمى هذا القانون قانون ميزانيّة (١٩٢٩ـ١٩٣٠) لسنة ١٩٣٠ .

الواردات المقدّرة ٢ ـ قدّرت واردات حكومة شرق الأردن للأثني عشر شهرا التي تنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار سنة ١٩٣٠ بمبلغ (٣٢٦٩٧٠) جنيها فلسطينيا كما هو مبين في الجدول الأول الملحق لهذا القانون وقد أضيف الى ذلك مبلغ (١٣٣٣٢) جنيها فلسطينيا مقابل الواردات المقدّرة زيادة على النفقات بتاريخ ٣١ آذار سنة ١٩٢٩ فبلغ المجموع (٣٤٠٣٠٢) جنيها فلسطينيا .

تخصيص ٣٣٧٨١٠ جنيها فلسطينيا ٣ ـ يخصّص لنفقات الحكومة عن الأثني عشر شهرا التي تنتهي في ٣١ آذار سنة ١٩٣٠ اي مبلغ لا يزيد على (٣٣٧٨١٠) جنيها فلسطينيا .

تحديد المبالغ الواجب صرفها ٤ ـ يجوز تخصيص اي مبلغ لا يزيد على المقدار المبيّن حذاء كل فصل من فصول الجدول الثاني الملحق لهذا القانون وصرفه للدوائر للخدمات المبينة في ذلك الجدول .

(الجدول الأول)

فصل الواردات		المقدار
١	الجمارك والمكوس	٧٤٠٠٠
٢	الرخص والضرائب الخ ...	١٤٠٥٦٠
٣	رسوم المحاكم والمكاتب	٢٥٣٢٠
٤	البريد والبرق والهاتف	١١٣٧٠
٥	الواردات من املاك الدولة	٤٧٠٠
٦	الفائدة	١٠٠٠
٧	متفرقة	٥٥٨
٨	بيع املاك الدولة	٤٥٠
٩	استرداد نفقات قوة الحدود	٢٤٠١٢
١٠	اعانة من الحكومة البريطانية	٤٠٠٠٠
١١	استرداد نصف نفقات مكافحة الجراد	٥٠٠٠
	المجموع	٣٢٦٩٧٠

١٠٧

٧٤- وثيقة رقم (٢٧/٨٤)

امارة شرقي الاردن
رئاسة النظار

عطوفة رئيس الديوان الاميري الافخم

عمان

رن/ ٢/١٧٧ـ ٧٩٥٠

الموضوع – قانون الميزانية الخاص لسنة ١٩٣٠

أطلع المجلس التنفيذي في جلسته (٣٢٢) المنعقدة بتاريخ ١٩٣٠/١٢/٢٨ على لائحة قانون الميزانية الخاص رقم (٢) لسنة ١٩٣٠ وقرر عملا بالمادة (٣٩) من القانون الأساسي ان يرفع لصاحب السموّ الملكي الأمير المعظم تنسيبه بان يتفضل بالموافقة على تنفيذ هذا القانون فورا بعد ان يقرّه المجلس التشريعي ويقترن بالتصديق العالي .

ارسل طيه نسخة عن القانون بالشكل الذي سيحال فيه على المجلس التشريعي رجاء عرضها على سموّه المعظم وأبلاغي منطوق الأرادة السامية .

واقبلوا فائق احترامي .

١٩٣٠/١٢/٣٠

رئيس الوزراء

ق ١٩٧١/١/١٤

ع

س/ ٤/ ١٧

ع

خ ة رئيس الوزراء الافخم

بالاشارة لكتابكم المؤرخ ١٩٣٠/١٢/٣٠ رقم ٧٩٥٠

صدرت الارادة الملكية بالموافقة على قرار المجلس التنفيذي المؤرخ ١٩٣٠/١٢/٢٨ المتضمن تنفيذ قانون الميزانية الخاص لسنة ١٩٣١ فورا لحين يقرّ المجلس التشريعي المؤرخ واقترانه بالتصديق العالي

١٩٧١/١/١٤

١٤٩

٥٤- وثيقة رقم (١٥/٧٦)

امارة شرقي الأردن
رئاسة الوزراء
عدد

- بـــــــلاغ -
(٨٠)
خطوة حضرة صاحب الدولة الرئيس المحترم

د /

الموضوع - مشروع الميزانية العامة لسنة ١٩٣٥ / ١٩٣٦

١ - تمهيدا لاعداد الموازنة العامة لسنة ١٩٣٥ / ١٩٣٦ ود رمن تفاصيلها في وقت باكر ارجو ان تنظموا لائحة موازنة دائرتكم للسنة المالية القادمة وان توافوني بنسخة عنها باسرع ما يمكن مع ارسال نسختين الى وزارة المالية ايضا .

٢ - يجب ان يربط بلائحة الميزانية جدول يحتوي على الوظائف الجديدة والزيادات المطلوب اضافتها على المواد الاخرى مع مذكرة مفصلة تشتمل على الاسباب والاعتبارات التي اوجبت ادخال هذه الزيادات .

٣ - اود بهذه المناسبة بان ابين لكم انه يترتب على الحكومة ان تخصص في مشروع موازنة السنة المالية القادمة مبالغ معلومة لتسديد بعض قروض بنوى اقترضتها في هذه السنة من اجل القيام بمشاريع الاسعاف العام ومن اجل تامين نفقات بعض المشاريع التي اوصت اللجنة الاقتصادية باجرائها . وبناء على ذلك من المهم ان يكون معلوما اديكم بانه لا فائدة ترجى من ادخال زيادات كثيرة في الموازنة بل ينبغي مراعاة جانب الاقتصاد التام الى اقصى درجة ممكنة .

٤ - يجب ان تصلني لوائح موازنات الدوائر حتى يوم ٣٥/٦/٣٤ على الاكثر . .

رئيس الوزراء

في ٢٨/٨/١٩٣٤ .

Financial Management in the Period of the Emirate of East Jordan between 1926 and 1939 AD "Hashemite documents as a source"

*Ehab Mohammad ‘Ali Zahir**

ABSTRACT

How finances were managed in the Emirate of Transjordan between 1926-1939 CE is an important detail in the building of state institutions in the Emirate. Through the collection and analysis of data reported in the Hashemite documents (the papers of King Abdullah bin Al Hussein), the article highlights the financial management of the Emirate of Transjordan and those working in financial management, by examining the administrative measures used in preparing the budget and monitoring expenditures and revenues and how they developed. The article examines the development projects that were supported by the state finances of the Emirate of Transjordan, in the fields of transportation, health, construction, agriculture, water, and energy, based on collecting historical material from documentary and contemporary sources and newspapers. The finances of the Emirate, supervised by the executive council, showed that expenditures and revenues increased with each new fiscal year, reflecting the development and growth of the Emirate of Transjordan after the 1920s, and the accompanying emergence of new expenditures and new sources of income.

Keywords: *financial management, King Abdullah bin Al Hussein, financial budgets, the Emirate of Transjordan, Hashemite documents*.

* Email, ehabzaher40@gmail.com, (Ehab Mohammad ‘Ali Zahir) Orcid number: https://orcid.org/0000-0003-3107-9412, Part-time lecturer, educational supervisor, Ministry of Education, Jordan.

Received on 27/1/2022 and accepted for publication on 5/7/2022.

المصادر والمراجع العربية

إدارة المعارف (1934)؛ *تقرير إدارة المعارف*، رقم 3 /287/2، عمان: *سجل المكاتبات*.

البخيت، محمد؛ أبو الشعر، هند (2018)؛ *الوثائق الهاشمية أوراق الملك عبدالله بن الحسين، الموازنات العمومية (1926-1940م)*، مج 25، القسم الأول، عمان: الجامعة الأردنية.

البخيت، محمد وأبو الشعر، هند (2019)؛ *الوثائق الهاشمية، أوراق الملك عبدالله بن الحسين، الموازنات العمومية (1933-1952م)*، مج 25، القسم الثاني، عمان: مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية.

البخيت، محمد؛ الحسن، علي؛ القطب، محمود (1947)؛ *مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة من 1914 ولغاية 1946م*، أشرف على طبعها وتصميمها علي الحسن، صلاح سميحات، عمان.

الجريدة الرسمية، عمان، عدد 202، 1928/9/15م.

الجريدة الرسمية، عمان، عدد 271، 1930/1/1م.

الجريدة الرسمية، عمان، عدد 420، 1931/1/1م.

الجريدة الرسمية، عمان، عدد 330، 1932/1/1م

الجريدة الرسمية، عمان، عدد 332، 1932/1/16م.

الجريدة الرسمية، عمان، عدد 416، 1934/1/1م.

الجريدة الرسمية، عمان، عدد 446، 1934/8/16م

الجريدة الرسمية، عمان، عدد 463، 1935/1/1م.

الجريدة الرسمية، عمان، عدد 471، 1935/3/2م.

الجريدة الرسمية، عمان، عدد 479، 1935/5/1م.

الجريدة الرسمية، عمان، عدد 504، 1935/12/1م.

الجريدة الرسمية، عمان، عدد 507، 1935/12/17م.

الجريدة الرسمية، عمان، عدد 517، 1936/3/1م.

الجريدة الرسمية، عمان، عدد 542، 1936/12/1م.

الجريدة الرسمية، عمان، عدد 584، 1938/1/16م.

الجريدة الرسمية، عمان، عدد 587، 1938/2/6م.

الجريدة الرسمية، عمان، عدد 621، 1939/1/1م.

جريدة الشرق العربي، عمان، السنة الأولى، عدد 4، 1923/6/18م.

جريدة الشرق العربي، عمان، عدد 115، 1925/10/15م.

جريدة الشرق العربي، عمان، عدد 117، 5 تشرين الثاني 1925م.

جريدة الشرق العربي، عمان، عدد 56، 1926/6/2م.

جريدة الشرق العربي، عمان، عدد 131، 1\7\1926م

جريدة الشرق العربي، عمان، عدد 146، 1926/12/30م.

جريدة الشرق العربي، عمان، عدد 137، 15\9\1926م.

جريدة الشرق العربي، عدد 174، 20 كانون أول 1927م.

جريدة الشرق العربي، عدد 165، 11 أيلول 1927م.

جريدة الشرق العربي، عدد 177، 1928/1/23م.
جريدة الشرق العربي، عدد 178، 1928/2/1م.
جريدة الشرق العربي، عدد 184، 24 آذار 1928م.
جريدة الشرق العربي، عدد 188، 19 نيسان 1928م.
جريدة الشرق العربي، عدد 201، 9 أيلول 1928م.
جريدة الشرق العربي، عدد 210، 3 كانون الأول 1928م.
جريدة فلسطين، القدس، عدد 888، 6\7\1926م.
الحسين، عبد الله (2012)؛ *مذكراتي*، مصر: مؤسسة هنداوي.
الحموي، ياقوت (ت 626هـ/ 1228م)(1977)؛ *البلدان*، 5 مج، بيروت: دار صادر، ط1.
رئاسة الوزراء (1926)؛ *وثائق رئاسة الوزراء*، ملف رقم 17/30، أجور المخاتير، وثيقة رقم 81/5/2، 11 كانون الثاني، عمان: المحفوظة في المكتبة الوطنية.
رئاسة الوزراء (1935)؛ *وثائق رئاسة الوزراء*، ملف رقم 49/25، ملف تدقيق الحسابات، بلاغ رقم 23 11 نيسان، عمان: المحفوظة في المكتبة الوطنية.
صحيفة الدستور، عمان، 20 أيار 2012م.
صحيفة العرب بوست، مقال ونستون تشرشل، 2018/11/16م.
صحيفة فلسطين، القدس، عدد 472، 1950م.
طريف، جورج (2018)؛ *تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية*، عمان: المكتبة الوطنية.
عوض، عبد العزيز (1969)؛ *الإدارة العثمانية في ولاية سوريا 1864- 1914م*، القاهرة: دار المعارف، ط1.
محافظة، علي (1973)؛ *تاريخ الأردن المعاصر عهد الإمارة 1921- 1946م*، عمان: الجامعة الأردنية، ط1.
محافظة، علي (تحقيق وتقديم) (2021)؛ *يوميات عارف العارف في إمارة شرق الأردن 1926-1929م*، ضبط ودراسة ومقابلة النصوص مهند مبيضين، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1.
المشاقبة، حسن خالد أبو الهدى (2011)؛ دراسة في تاريخ الأردن السياسي 1923-1931م. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، الأردن.
ملكاوي، حنان (2007)؛ "التشكيل الحكومي في إمارة شرقي الأردن المرحلة التأسيسية 1921-1929". *مجلة دراسات الجامعة الأردنية*، مج 34، عدد 3، ص 464-487.
موقع وزارة الثقافة مادة التراث الثقافي، http://www.ich.gov.jo/node/122
موقع وزارة الداخلية، https://moi.gov.jo/Default/Ar .
النيف، ممدوح (2008)، *التعليم في عمان 1921- 1946م*، الكرك: جامعة مؤتة.

REFERENCES

Abū al-Ša‘ar, Amīn (2012); *Memoirs of King ‘Abd Allāh* 1882-1951, Amman: al-Maṭba‘ah al-Hāšimīyah, 4th ed.

Idārat al-Ma‘ārīf (1933); *Report of the Administration of Education*, No. 3/2/287, Amman: Sijil al-Maktabāt.

‘Awaḍ, ‘Abd al-‘Azīz (1969); *Ottoman Administration in the Province of Syria 1864-1914 AD,* Cairo: Dār al-Ma‘ārif, 1st ed.

al-Bāḫīt, Muḥammad and Abū al–Ša‘ar, Hīnd (2018); *The Hashemite Documents, Papers of King ‘Abd Allāh ibn al-Ḥusayn, The Public Budgets (1926-1940 AD),* vol. 25, part 1, Amman: Center for Documents and Manuscripts, University of Jordan.

al-Bāḫīt, Muḥammad and Abū al–Ša‘ar, Hīnd (2019); *The Hashemite Documents, Papers of King ‘Abd Allāh ibn al-Ḥusayn, The Public Budgets (1933-1952 AD),* vol. 25, part 2, Amman: Center for Documents and Manuscripts, University of Jordan.

al-Bāḫīt, Muḥammad and Abū al–Ša‘ar, Hīnd (2018); *The Hashemite Documents, Papers of King ‘Abd Allāh ibn al-Ḥusayn, The Public Budgets (1933-1952 AD),* vol. 25, Part 1. Amman: Center for Documents and Manuscripts, University of Jordan.

al-Bāḫīt, Muḥammad; al-Ḥasan, ‘Alī and al-Quṭub, Maḥmūd (1947); *Collection of the Laws and Statutes Issued from 1914 up to 1946 AD*, Ašrafa ‘alā Ṭibā‘atihā wa-Taṣmīmihā ‘Alī al-Ḥasan and Ṣalāḥ Smīḥāt, Amman.

al-Ḥusayn, ‘Abd Allāh (2012); *My Memoires*, Cairo: Mu’asasat Hindāwī.

al-Ḥamawī, Yāqūt (d. 626 AH/ 1228 AD)(1977); *Mu‘jam al-Buldān*, 5 vols., Beirut: Dār Ṣādir, 1st ed.

The Official Gazette, Amman, no. 202, 15/9/1928.

The Official Gazette, Amman, no. 420, 1/1/1931.

The Official Gazette, Amman, no. 330, 1/1/1932.

The Official Gazette, Amman, no. 332, 16/1/1932.

The Official Gazette, Amman, no. 416, 1/1/1934.

The Official Gazette, Amman, no. 446, 16/8/1934.

The Official Gazette, Amman, no. 463, 1/1/1935.

The Official Gazette, Amman, no. 471, 2/3/1935.

The Official Gazette, Amman, no. 463, 1/1/1935.

The Official Gazette, Amman, no. 479, 1/5/1935.

The Official Gazette, Amman, no. 504, 1/12/1935.

The Official Gazette, Amman, no. 507, 17/12/1935.

The Official Gazette, Amman, no. 517, 1/3/1936.

The Official Gazette, Amman, no. 542, 1/12/1936.

The Official Gazette, Amman, no. 584, 16/1/1938.

The Official Gazette, Amman, no. 587, 6/2/1938.

The Official Gazette, Amman, no. 621, 1/1/1939.

Jarīdat al-Šarq al-‘Arabī, ‘Ammān, no. 4, 18 June 1923

Jarīdat al-Šarq al-‘Arabī, ‘Ammān, no. 56, 2 June 1926.

Jarīdat al-Šarq al-‘Arabī, ‘Ammān, no. 131, 1 July 1926.

Jarīdat al-Šarq al-‘Arabī, ‘Ammān, no. 137, 15 September 1926.

Jarīdat al-Šarq al-‘Arabī, ‘Ammān, no. 146, 30 December 1926

.Jarīdat al-Šarq al-‘Arabī, ‘Ammān, no. 165, 11 September 1927.

Jarīdat al-Šarq al-‘Arabī, ‘Ammān, no. 174, 20 December 1927.

Jarīdat al-Šarq al-‘Arabī, ‘Ammān, no. 177, 23 January 1928.

Jarīdat al-Šarq al-‘Arabī, ‘Ammān, no. 178, 1 February 1928.

Jarīdat al-Šarq al-‘Arabī, ‘Ammān, no. 184, 24 March 1928.

Jarīdat al-Šarq al-‘Arabī, ‘Ammān, no. 188, 19 April 1928.

Jarīdat al-Šarq al-‘Arabī, ‘Ammān, no. 201, 9 September 1928.

Jarīdat al-Šarq al-‘Arabī, ‘Ammān, no. 210, 3 December 1928.

Luke, Harry and Keith-Roach, Edward (1934); *The Hand Book of Palestine and Trans-Jordan,* London, 3rd ed.

Maḥāfiẓah, ‘Alī (1973); The Modern History of Jordan in the Period of the Emirate 1921-1946 AD, Amman: al-Jāmi‘ah al-Urduniyah, 1st ed.

Maḥāfiẓah, ‘Alī (ed.) (2021); *The Journal of ‘Ārif al-‘Ārif in the Emirate of Transjordan 1926-1929 AD,* Ḍabṭ wa-dirāsat wa-Muqābalat al-Nuṣūṣ Muhanad Mubayḍīn, Qaṭar: al-Markaz al-‘Arabī lil-Abḥāṯ wa-Dirāsat al-Siyāsiyah, 1st ed.

Malkāwī, Hanān (2007); “Government Formation in the Emirate of Transjordan. The Foundational Phase 1921-1929”. *Dirāsāt* (University of Jordan), vol. 34, no. 3, Pp. 464-487.

al-Mašāqibah, Ḥasan Ḫālid Abū al-Hudā (2011); *A Study of the Political History of Jordan 1923-1931 AD*. Unpublished Thesis, History Department, Faculty of Arts and Humanities, Āl al-Bayt University.

Ministry of Culture website, Cultural Heritage Article, http://www.ich.gov.jo/node/122

Ministry of Interior website,. https://moi.gov.jo/Default/Ar .

al-Nīf, Mamdūḥ (2008); *Education in Amman 1921-1946 AD,* Al-Kārāk: Mu’tah University.

Palestine Newspaper, Jerusalem, no. 888, 6 July 1926.

Palestine Newspaper, Jerusalem, no. 472, 1950.Ri’āsat al-Wuzarā’ (1926); *Documents of the Prime Minister’s Office.* file no. 30/17, Ujūr al-Maḫātīr, Waṯīqah Raqam 2/5/81.11 January, ‘Ammān: al-Maktabah al-Waṭaniyah.

Ri’āsat al-Wuzarā’ (1935); *Documents of the Prime Minister’s Office* , file no. 25/49, Malaf Tadqīq al-Ḥisabāt, Balāgh Raqam 23, 11 April, ‘Ammān: al-Maktabah al-Waṭaniyah.

al-Dūstūr Newspaper, Amman, 20 May 2012.

Arab Post Newspaper, article Winston Churchill, 16/11/2018.

Ṭarīf, George (2018); *History of the Hashemite Kingdom of Jordan,* Amman: al-Maktabah al-Waṭaniyah.